مصرف ليبيا المركزي

CENTRAL BANK OF LIBYA

التقرير السنوي

الثـــاني والســتون

السنـــة المـالـيـــة

2018

مصرف ليبيا المركزي

CENTRAL BANK OF LIBYA

www.cbl.ly

مصرف ليبيا المركزي

التقرير السنوي

الثاني والستون

السنة المالية

2018

- حقوق الطبع والنشر محفوظة 2018 ©
- صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسْمح الإقتباس من هذا التقرير، والرُجوع إليهِ، شريطة ذكر المصدر.

- تُوجّه جميع المُراسلات المُتَعَلِّقة بِهذا التقرير إلى إدارة البُحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العُنوان التالي:

- ص.ب 1103 طرابلس – ليبيا
- بريد إلكتروني: ecorestat@cbl.gov.ly
- الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

بسم الله الرحمن الرحيم

مصرف ليبيا المركزي

الإدارة العامة / طرابلس

هاتف : 9 / 3333591-21 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 4441488 – 21 (218) +

السويفت :CBLJLYLXXXX

الموقع الإلكتروني : www.cbl.gov.l y

الفروع

فرع بنغازي :

هاتف : 8/ 9091161 – 61 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 9091169 – 61 (218) +

فرع سرت :

هاتف : 4 / 63750 – 54 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 5265142 - 54 (218) +

فرع سبها :

هاتف : 3/ 627771 –71 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 621800 – 71 (218) +

إدارة البحوث والإحصاء

هاتف : 4773901 –21 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 4773903 – 21 (218) +

بريد إلكتروني : ecorestat@cbl.gov.l y

المحتويات

تقديم 8

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية 14

- النمو الاقتصادي 14
- البطالة 16
- التضخم 17
- التجارة العالمية 18
- أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية 20

- التطورات النفطية الدولية 21
  - الأسعار 21
  - العرض 22
  - ا الطلب 23

ثانياً : التطورات الاقتصادية العربية 25

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً: القطاع الحقيقي

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 28
- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 28
- معدل التضخم 33

- التطورات النفطية المحلية 36
  - الإنتاج المحلي من النفط الخام 36
  - صادرات النفط الخام 37
  - أسعار النفط الخام 38

- إنتاج الغاز الطبيعي 38
- الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية 39
- الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية 39

ثانياً: المالية العامة

● قانون الميزانية العامة للسنة المالية 2018..... 40
- الموقف التنفيذي للميزانية العامة للسنة المالية 2018 40
الإيرادات 40
النفقات 42

ثالثاً: القطاع الخارجي

● ميزان المدفوعات 46
- الحساب الجاري 46
- الحساب الرأسمالي والمالي 47
● التجارة الخارجية 49

رابعاً: التطورات النقدية والمصرفية

● التطورات النقدية 56
- القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها 56
- عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه 58
- سعر صرف الدينار الليبي 60
● مصرف ليبيا المركزي 62
- جانب الأصول 62
- جانب الخصوم 63
● المصارف التجارية 67
- تطور الاصول 68
- تطور الخصوم 74
● المصرف الليبي الخارجي 80

تقديم

يتناول هذا التقرير بشكل موجز أهم التطورات الاقتصادية والمالية على المستوى الدولي والمحلي خلال عام 2018، حيث يتناول الجزء الأول منه التّطوّرات الاقتصادية والمالية على المستوى الدّولي، أما الجزء الثّاني من التّقرير يستعرض التّطورات الاقتصادية والمالية على المستوى المحلي خلال سنة 2018، وأهم الاجراءات والسياسات التي تم إتخاذها في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي والنتائج المتحققة منها.

فعلى المستوى الدّولي، تشير بيانات صندوق النّقد الدولي إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، لتصل نسبة النّمو خلال السّنة محل التّقرير إلى 3.6%، مقابل نسبة نمو بلغت 3.9% سنة 2017، ويعزى هذا التّباطؤ في النّمو إلى العديد من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية منها النزاع التّجاري الأمريكي الصّيني، والخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي، ارتفاع أسعار النّفط، إندلاع احتجاجات السترات الصفراء في فرنسا مع نهاية سنة 2018، مرورا بالعقوبات الأمريكية على إيران وانتهاء بالإغلاق الجزئي للحكومة الأمريكيّة مع نهاية السّنة موضوع التقرير.

أمّا على الصّعيد المحلّي، لاتزال حالة الانقسام السياسي والمؤسسي وتردي الأوضاع الأمنية تلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي منذُ عام 2014، وخلقت العديد من التشوهات والازمات والتي بدورها انعكست على تردي الأوضاع المعيشية للمواطن الليبي وتدهور قيمة الدينار الليبي وإرتفاع ملحوظ في المستوى العام للأسعار، كما لاتزال هذه الاوضاع المتردية تعيق جهود مصرف ليبيا المركزي والحكومة في تنفيذ حزمة متكاملة من الاصلاحات الاقتصادية لمعالجة الآثار السلبية التي خلفتها تلك التشوهات والازمات، وذلك من خلال اقرار سياسات اقتصادية (مالية، نقدية، تجارية) تهدف إلى المحافظة على الاستقرار المالي والاستدامة المالية.

وبالرغم من المعوقات المشار اليها فقد تم اتخاذ بعض الإجراءات في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والتي أهمها دعم المؤسسة الوطنية للنفط بالموارد المالية لزيادة القدرة الانتاجية، وإقرار المجلس الرئاسي بتاريخ 13 سبتمبر 2018 فرض رسم على مبيعات النقد

الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية، وغيرها من الاجراءات الاخرى، والتي انعكست بصورة مباشرة على تحسن ملحوظ في الأوضاع الاقتصادية والمالية.
ومن أهم التطورات التي شهدها عام 2018، ارتفاع كميات انتاج وتصدير النفط الخام من الحقول والموانئ النفطية، ليصل انتاج النفط الخام في 2018 إلى 404.3 مليون برميل، مقابل 320.8 مليون برميل نهاية عام 2017، كما انعكست زيادة الانتاج على زيادة ملحوظة في الصادرات النفطية خلال العام 2018 لتصل إلى 367.5 مليون برميل، مقابل 287.7 مليون برميل سنة 2017، وشهد أيضاً متوسط أسعار النفط الليبي ارتفاعاً ليصل إلى 69.8 دولار للبرميل، مقابل 53.1 دولاراً للبرميل سنة 2017.

أمّا فيما يتعلق بوضع الميزانية العامة (الترتيبات المالية) لعام 2018، وبالرغم من ضبط معدلات الانفاق العام عند مستويات مقبولة إلا أن استمرار السياسة المالية التوسعية للإنفاق العام والتمويل بالعجز، هدد الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية في المدى المتوسط والطويل، خصوصاً في ظل إستمرار ازدواجية الصرف، واستمرار توجيه الانفاق العام إلى النفقات التسييرية التي تستحوذ على قرابة 92.0% من اجمالي الانفاق العام، شكلت منها المرتبات قرابة 60.0%، الامر الذي يتطلب مراجعة شاملة للسياسة المالية، وتنفيذ الاجراءات الموضوعة في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي.
ونتيجة للتحسن النسبي في مستوى إنتاج النفط الخام وارتفاع حجم الصادرات منه خلال العام موضوع التقرير فقد إنعكس ذلك بشكل إيجابي على تحسن ملحوظ في وضع الميزانية العامة مقارنةً بعام 2017، حيثُ ارتفعت ايرادات الميزانية لتصل إلى 35.9 مليار دينار، مقابل 22.3 مليار دينار خلال عام 2017، منها 33.5 مليار دينار ايرادات نفطية، مشكلة ما نسبته 93.3% من اجمالي الايرادات، فيما بلغت نسبة الايرادات الاخرى 6.6%. أما فيما يخص النفقات العامة فقد بلغ اجمالي المبالغ المسيلة حوالي 39.3 مليار دينار، شكلت منها المرتبات وما في حكمها نسبة 60.0% ومشروعات وبرامج التنمية نحو 8.6% والدعم 16.8%، ونفقات عمليات التسيير والتشغيل 14.5%.

وتجدر الاشارة إلى انه وبإضافة ايرادات رسم بيع النقد الاجنبي المُحصلة خلال الربع الاخير من عام 2018 والبالغة نحو 13.2 مليار دينار إلى اجمالي ايرادات الميزانية، فإن اجمالي الايرادات المحصلة بمبلغ 49.2 مليار دينار، وبالتالي تحقيق فائضاً في الميزانية يقدر بنحو 9.8 مليار دينار مقارنة بعجز قدره 10.6 مليار دينار عام 2017.

وفيما يخص أداء القطاع الخارجي، فالبيانات التقديرية لميزان المدفوعات تشير إلى تأثر الوضع العام لميزان المدفوعات بإرتفاع الايرادات النفطية خلال العام محل التقرير، فقد شهد الميزان الكلي فائضاً بلغ 9.8 مليار دينار سنة 2018، مقابل فائض بلغ 3.5 مليار دينار سنة 2017 وذلك نتيجة فائض في الحساب الجاري الذي بلغ 15.4 مليار دينار والذي يرجع الفائض فيه إلى فائض الميزان التجاري الذي بلغ نحو 21.9 مليار دينار، مقابل 11.5 مليار دينار سنة 2017. وقد انعكس الفائض في ميزان المدفوعات على زيادة رصيد احتياطيات المصرف المركزي من العملات الاجنبية خلال العام.

وعلى صعيد التطورات النقدية والمصرفية، فقد شهد عرض النقود بالمفهوم الواسع على أساس سنوي انخفاضا بمقدار 0.6 مليار دينار أي بنسبة انخفاض بلغت 0.6% ليصل إلى 110.7 مليار دينار مقابل 111.3 مليار دينار في نهاية عام 2017، وقد شكلت العملة خارج المصارف إلى عرض النقود نسبة 31.9%. وتجدر الاشارة إلى انه نتيجة اقرار فرض الرسم على بيع النقد الاجنبي إبتداءً من شهر سبتمبر 2018 ورفع القيود على عمليات بيع النقد الاجنبي، إنعكس ذلك على تراجع عرض النقود خلال الربع الاخير من عام 2018 بشكل ملحوظ بمقدار 13.3 مليار دينار أي من 124.0 مليار دينار نهاية شهر سبتمبر 2018 ليصل إلى 110.7 نهاية شهر ديسمبر 2018، وقد تركز الانخفاض حول التراجع في ودائع القطاع الخاص (شركات وافراد) من 62.5 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2018 إلى 53.9 مليار دينار نهاية شهر ديسمبر من نفس العام.

وأما على المستوى المصرفي، فقد أظهر اجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية سنة 2018 (عدا الحسابات النظامية)، ارتفاعاً ليصل إلى نحو 192.5 مليار دينار، مقابل 177.1 مليار دينار في نهاية سنة 2017، حيث سجلت اصول إصدار العملة ارتفاعا لتصل في نهاية السنة موضوع التقرير إلى 36.3 مليار دينار، مقابل 31.4 مليار دينار في نهاية عام 2017، وبلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية نحو 156.2 مليار دينار في نهاية سنة 2018، مقابل 145.7 مليار دينار في نهاية السنة السابقة، وبخصوص المصارف التجارية، فالمؤشرات المالية للمصارف التجارية في ليبيا، تشير إلى تحسن نسبي في الأداء خلال سنة 2018، مقابل سنة 2017، حيث بلغ اجمالي الأصول باستثناء الحسابات النظامية نحو 117.1 مليار دينار، مقابل 116.5 مليار دينار في نهاية سنة 2017، وقد بلغت الاصول السائلة نحو 87.0 مليار دينار مشكلة نسبة 74.3% من اجمالي الأصول، في حين تراجع الائتمان الممنوح من المصارف التجارية خلال عام 2018 بمقدار مليار دينار ليصل الرصيد القائم إلى 16.4 مليار دينار، مقابل 17.4 مليار دينار عام 2017. وتجدر الاشارة إلى إن عدد المصارف العاملة في ليبيا قد بلغ 17 مصرفاً، تزاول نشاطها من خلال 526 فرعاً ووكالة مصرفية.

وفيما يتعلق بسعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي، فقد انعكست قرارات فرض رسم على بيع النقد الاجنبي على تراجع سعر صرف الدينار الليبي من نحو 6.05 دينار للدولار الواحد نهاية شهر سبتمبر 2018 إلى نحو 4.40 دينار لكل دولار أمريكي في نهاية شهر ديسمبر 2018، وقد ساهم هذا التراجع الملحوظ في سعر الصرف في انخفاض المستوى العام للأسعار(معدل التضخم) بشكل سنوي ليبلغ 9.3% خلال عام 2018، مقارنة بنسبة 28.5% خلال عام 2017، كما تجدر الاشارة إلى أن معدل التضخم حقق معدلات سالبة خلال الأشهر الأخيرة من عام 2018.

مما تقدم ذكره فإن مصرف ليبيا المركزي يوجه الشكر إلى كافة مؤسسات الدولة، ويشيد بالجهود المبذولة خلال عام 2018، والتي من خلالها أمكن تحقيق بعض الاهداف المالية والاقتصادية وأهمها تحقيق فائض في الميزانية العامة وميزان المدفوعات الليبي، وتحسن

ملحوظ في قيمة الدينار الليبي في السوق الموازي، وتراجع في المستوى العام للأسعار وغيرها من المؤشرات الاخرى، ويأمل المصرف تكثيف المزيد من الجهود خلال عام 2019 بين مؤسسات الدولة لإقرار حزمة من الإجراءات الأخرى، لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى الطويل.

والله ولي التوفيق

مصرف ليبيا المركزي

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

التطورات الاقتصادية الدولية

النمو الاقتصادي:

تُشير البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي خلال عام 2018 لتصل نسبة النمو إلى 3.6%، مقارنة بنمو بلغ 3.9% خلال عام 2017، يعزى هذا التباطؤ في النمو إلى العديد من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية. فعلى الصعيد الاقتصادي، كان لكل من تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني، والنزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول فرض رسوم جمركية على سلع وبضائع تقدر قيمتها بـ 300.0 مليار دولار، والخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، وتشديد السياسة النقدية الأميركية من خلال قيام الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة أربع مرات خلال عام 2018 بواقع 25 نقطة أساس كل مرة، وإرتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، كل هذه العوامل ساهمت في كبح نمو الاقتصاد العالمي.

ومن الجدير بالذكر أن تسارع النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى تعويض تباطؤ النمو في بعض الاقتصادات الكبيرة كالأرجنتين وكندا والصين وتركيا. كما ساهمت حالة عدم اليقين السائدة على الأوضاع السياسية في بعض الاقتصادات المتقدمة في التباطؤ الحاصل في نمو الاقتصاد العالمي، ابتداءً من الغموض الدائر حول اتفاق خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وما واجهه الرئيس الفرنسي من احتجاجات مع نهاية العام، التي دفعته إلى التراجع عن الزيادة في نسب الضرائب، مروراً بالعقوبات الأمريكية الاقتصادية على الجمهورية الإيرانية، والإغلاق الجزئي للحكومة الأمريكية في نهاية العام، كل هذه الظروف ساهمت في نهاية غير متوقعة للاقتصاد العالمي.

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية ارتفعاً في النمو الاقتصادي خلال عام 2018 لتصل نسبة النمو إلى 2.9%، مقارنة بنسبة نمو بلغت 2.4% عام 2017، ويعزى ذلك إلى العديد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية للاقتصاد الامريكي خلال العام موضوع التقرير، كان من أهم هذه العوامل إرتفاع الإنفاق الاستهلاكي والذي يشكل 70.0% من الاقتصاد الأمريكي مدفوعاً بتنفيذ خطة الرئيس ترامب لخفض الضرائب على دخول الافراد، حيث ارتفع معدل إنفاق المستهلكين بنسبة 4.0% الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المستهلك،

وارتفاع معدل التضخم خلال العام 2018 إلى 2.4%، أي أعلى من 2.0% وهو المعدل المستهدف، كل هذه المؤشرات وغيرها عززت من توجه الاحتياطي الفيدرالي نحو الاستمرار في سياسة رفع أسعار الفائدة تدريجياً، وقد ساهمت خطة خفض الضرائب على دخل الشركات أيضاً في زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 7.3%، الأمر الذي إنعكس في إنخفاض معدل البطالة لتصل إلى 3.9% خلال العام موضوع التقرير.

ومن جهة أخرى شهد النمو الاقتصادي بمنطقة اليورو تباطؤ خلال العام 2018 ليستقر النمو عند 1.9%، مقابل نمو بلغ 2.5% عام 2017، ويرجع ذلك إلى ضعف الطلب الخارجي والخلافات التجارية الخارجية خاصة الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى تداعيات مفاوضات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي "البريكست" وما يصاحبه من غموض حول بعض القضايا والتي من أهمها التجارة البينية، وعلى صعيد باقي دول الاتحاد الأوروبي، تباطأ النمو في ألمانيا خلال عام 2018 ليصل إلى 1.5%، مقارنة بنسبة نمو بلغت 2.5%، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف وتيرة النمو في قطاع الصناعة وخاصة صناعة السيارات التي واجهت مشاكل كبيرة في إصدار شهادات المركبات وفقًا لإجراءات اختبار الانبعاثات الجديدة.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الصيني فقد شهد تباطؤ خلال العام موضوع التقرير ليسجل نسبة نمو بلغت 6.7%، مقابل 6.9% خلال عام 2017، وذلك بسبب ضعف الطلب المحلي وتباطؤ الحركة الصناعية ومبيعات التجزئة، بالإضافة إلى تباطؤ النمو في الدول النامية والحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث فرض كل منهما رسوم جمركية انتقائية ضد بعضهما على سلع وبضائع بمقيمة تقدر 300.0 مليار دولار، هذا بالإضافة إلى تهديدات جديدة صادرة عن الرئيس الأميركي بزيادة معدلات الرسوم الجمركية خلال العام القادم.

أما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد شهدت هي الاخرى تباطؤ في النمو الاقتصادي خلال عام 2018 لتصل نسبة النمو إلى 1.8%، مقابل نمو بلغ 2.3% عام 2017، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال العام موضوع التقرير، الأمر الذي زاد من الضغوط على المالية العامة للبلدان المستوردة للنفط. أما بالنسبة للبلدان النفطية، فبعد

تباطؤ النمو الذي شهدته الدول المصدرة للنفط خلال عام 2017، تعافت اقتصاداتها خلال العام 2018. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى استفادة اقتصادات الدول المصدرة للنفط من الإصلاحات المالية التي تم تنفيذها عقب انخفاض أسعار النفط خلال عامي 2016 و2017.

جدول رقم (1): معدلات النمو الحقيقي في العالم

نسب مئوية

مجموعة الدول	2017	2018
العالم:	3.9	3.6
البلدان الصناعية:	2.5	2.2
الولايات المتحدة الأمريكية	2.4	2.9
دول منطقة اليورو	2.5	1.9
اليابان	2.2	0.3
المملكة المتحدة	1.9	1.3
دول صناعية أخرى	2.8	2.3
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (*):	4.8	4.5
الدول الناشئة والنامية في أوروبا	4.0	3.2
الدول الناشئة والنامية في آسيا	2.4	2.8
– الصين	6.9	6.7
دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	2.3	1.8
– المملكة العربية السعودية	−0.7	2.4
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1.3	1.1
إفريقيا جنوب الصحراء	3.0	3.3

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي، أبريل 2020.

* الأسواق الناشئة تشمل: البرازيل، بولندا، تشيلي، جنوب إفريقيا، جمهورية التشيك، كوريا الجنوبية، كولومبيا، المجر، المكسيك.

البطالة :

انخفضت معدلات البطالة في الدول الصناعية خلال عام 2018، لتصل نسبة البطالة إلى 5.1%، مقابل 5.7% عام 2017، كما إخفضت أيضاً معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2018 لتصل إلى 3.9%، مقارنةً بمعدل وصل 4.4% لعام 2017، وذلك نتيجة زيادة عدد الوظائف بمقدار 2.1 مليون وظيفة جديدة وفقاً لبيانات وزارة العمل الأمريكية. في حين انخفضت معدلات البطالة في المملكة المتحدة لتصل إلى 4.1%، مقارنة بمعدل بلغ 4.4% لعام 2017. كما شهدت معدلات البطالة في منطقة اليورو انخفاضاً وصل إلى 8.2% خلال عام 2018، مقابل 9.1% خلال عام 2017،

ويعزى هذا الانخفاض في نسب البطالة في منطقة اليورو إلى تسجيل العديد من البلدان داخل الاتحاد مستويات متدنية لمعدلات البطالة فقد كان معدل البطالة في جمهورية التشيك 1.9%، وألمانيا 3.3%، وهولندا،3.5%. أما بالنسبة لمصر وتونس فقد سجلت معدلات البطالة فيهما انخفاضاً خلال عام 2018 ليصل إلى 10.9% و15.0% على التوالي.

جدول رقم (2) : معدلات البطالة في الدول الصناعية

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2017	2018
الدول الصناعية	5.7	5.1
الولايات المتحدة الأمريكية	4.4	3.9
دول منطقة اليورو	9.1	8.2
المملكة المتحدة	4.4	4.1
اليابان	2.8	2.4
ألمانيا	3.6	3.2
مصر	12.2	10.9
تونس	15.5	15.0
أسبانيا	17.2	15.3

المصدر : صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

● **التضخم :**

شهدت معدلات التضخم العالمية إرتفاعاً خلال عام 2018، وذلك بسبب انتعاش أسعار النفط بفضل سياسات تخفيض الإنتاج التي قامت بها الدول المصدرة للنفط، ففي الدول الصناعية شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً خلال عام 2018، لتصل إلى 2.0%، مقابل 1.7% خلال عام 2017، حيث ارتفعت معدلات التضخم في دول منطقة اليورو إلى 1.8% لعام 2018، مقارنةً بـ 1.5% خلال عام 2017، كذلك الحال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية فقد شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً لتسجل نسبة 2.4% مقارنةً بعام 2017، وذلك بسبب ارتفاع اسعار المواد الغذائية بنسبة 1.6%، وارتفاع مؤشرات أسعار المستهلك لجميع المواد غير الغذائية والطاقة بنسبة 2.2%، غير أن معدل التضخم في المملكة المتحدة إنخفض بمعدل 0.2% ليسجل 2.5% عام 2018، وجاء هذا التراجع بسبب الانخفاض الكبير في أسعار البنزين والديزل نتيجة لخطة الحكومة لتحديد سقف

أسعار للطاقة داخل المملكة المتحدة. وإرتفعت مستويات التضخم في البلدان النامية والأسواق الناشئة لتصل إلى 4.9% خلال عام 2018، مقابل 4.5% خلال عام 2017، وجاء هذه الزيادة كمحصلة للإرتفاع الحاد لمعدلات التضخم في كل من الدول الناشئة والنامية في أوروبا ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث وصلت مستويات التضخم فيها إلى 6.4% و10.0% على الترتيب في عام 2018، مقارنة بمعدل بلغ 5.6% و7.1% في عام 2017.

جدول رقم (3) : معدلات التضخم في العالم

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2017	2018
الدول الصناعية:	**1.7**	**2.0**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.1	2.4
دول منطقة اليورو	1.5	1.8
اليابان	0.5	1.0
المملكة المتحدة	2.7	2.5
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية:	**4.5**	**4.9**
الدول الناشئة والنامية في أوروبا	5.6	6.4
الدول الناشئة والنامية في آسيا	2.4	2.6
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6.3	6.6
دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	7.1	10.0
إفريقيا جنوب الصحراء	10.5	8.3

المصدر :صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

● **التجارة العالمية :**

شهد معدلات نمو التجارة العالمية انخفاضاً خلال عام 2018 لتصل إلى 4.0%، مقابل 5.6% عام 2017، ويعزى ذلك إلى مواجهة التجارة العالمية ظروف إقتصادية معاكسة في عام 2018، حيث إزدادت حدة التوترات التجارية وعدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية بشكل حاد والممثلة بشكل أساسى في النزاع التجاري الصيني الأمريكي، وتباعاً لذلك انخفض كل من معدل نمو صادرات وواردات الدول الصناعية، حيث وصل معدل صادراتها في عام 2018 إلى 3.5%، مقابل 5.0% في عام 2017، كما شهد واردات هذه المجموعة من الدول انخفاضاً أيضاً وصل إلى 3.9% عام 2018، مقابل 4.8% في عام 2017. ويرتبط هذا النمو الضعيف للتجارة العالمية في الدول الصناعية بشكل اساسي إلى ضعف

نمو الإنتاج في الاقتصادات الكبرى من العام موضوع التقرير. أما فيما يتعلق بالأسواق الناشئة والإقتصادات النامية، فقد شهد معدل نمو صادراتها إنخفاضاً ليصل إلى 4.2% عام 2018، مقابل 6.5% عام 2017، كما انخفضت معدلات نمو واردات هذه المجموعة من الدول لتصل إلى 5.1% عام 2018، مقابل 7.4% خلال عام 2017، وذلك بسبب تباطؤ معدلات النمو في العديد من الدول النامية.

جدول رقم (4) : معدلات نمو التجارة العالمية

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2017	2018
إجمالي التجارة العالمية	5.6	4.0
الدول الصناعية :		
الصادرات	5.0	3.5
الواردات	4.8	3.9
الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية:		
الصادرات	6.5	4.2
الواردات	7.4	5.1

المصدر : صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

أما على صعيد الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول حول العالم، فقد شهد عام 2018 تطورات متباينة في فوائض وعجوزات العديد من البلدان، فقد إنخفض فائض الحساب الجاري الإجمالي للدول الصناعية من 477.2 مليار دولار عام 2017، ليصل إلى 384.7 مليار دولار عام 2018، وذلك كمحصلة إنخفاض فوائض الحساب الجاري لكل من دول منطقة اليورو واليابان وإرتفاع العجز في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. في المقابل ارتفع عجز الحسابات الجارية الإجمالية للدول النامية وأسواق ناشئة أخرى ليصل العجز فيها إلى 30.9 مليار دولار في عام 2018، مقارنةً بعجز بلغ 30.9 مليار دولار عام 2017، ويرجع السبب في ذلك إلى عجوزات الحسابات الجارية المسجلة لمعظم الدول النامية.

جدول رقم (5) : الحسابات الجارية

" مليار دولار "

مجموعة الدول	2017	2018
الدول الصناعية:	**477.2**	**384.7**
الولايات المتحدة الأمريكية	361.0-	439.8-
دول منطقة اليورو	394.9	382.6
اليابان	203.5	117.8
المملكة المتحدة	96.9-	117.3-
دول صناعية أخري	332.1	333.2
الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية:	**30.9-**	**57.7-**
الدول الناشئة والنامية في أوروبا	25.0-	62.7
الدول الناشئة والنامية في آسيا	166.3	51.2-
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	99.1-	146.0-
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	39.5-	114.4
إفريقيا جنوب الصحراء	33.7-	37.6-

المصدر : صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

أسعار صرف العملات الدولية والرئيسية :

ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية مقابل العملات الرئيسية خلال عام 2018، حيث ارتفع الدولار الأمريكي مقابل اليورو بنسبة بلغت 4.7%، ليصل سعر صرفه 0.8734 يورو لكل دولار مقابل سعر صرف بلغ 0.8338 يورو لكل دولار، وقد خسر كل من الجنيه الإسترليني واليوان الصيني 6.4% و5.2% من قيمتهما أمام الدولار على التوالي، في حين خسر الفرنك السويسري نسبة 0.5% من قيمته أمام الدولار الأمريكي، وتعود أسباب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأجنبية الأخرى إلى العديد من العوامل كان من أهمها رفع أسعار الفائدة الأمريكية أربع مرات خلال عام 2018، وقد ساهمت أيضاً الظروف التي تمر بها منطقة اليورو من جراء التمهيد لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، مروراً بأزمة الميزانية العامة للحكومة الإيطالية، إلى تعزيز قيمة الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية مقابل اليورو، في المقابل ارتفعت قيمة الين الياباني بنسبة 1.8% أمام الدولار لتصل قيمته إلى 110.8300 ياناً مقابل وحدة واحدة من الدولار، وذلك بسبب إيجابية البيانات الصادرة عن الاقتصاد الياباني خلال العام موضوع التقرير،

الأمر الذي جعل الين الياباني يلعب دور الاصل الآمن مما عزز بدوره من قيمة الين الياباني في الأسواق العالمية.

جدول رقم (6): أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية

وحدات من العملة لكل دولار

العملة	2017	2018
اليورو	0.8338	0.8734
الجنيه الاسترليني	0.7401	0.7877
الين الياباني	112.9000	110.8300
الفرنك السويسري	0.9758	0.9811
اليوان الصيني	6.5116	6.8530

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

التطورات النفطية الدولية:

أسعار النفط:

شهدت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام موضوع التقرير، حيث سجل متوسط أسعار النفط الخام 69.5 دولار للبرميل عام 2018، مقابل 52.5 دولار للبرميل خلال عام 2017، ويعزى السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع إلى انخفاض المخزون النفطي في الولايات المتحدة من النفط الخام بواقع 47.7 مليون برميل خلال العشرة اسابيع الأولى من عام 2018، وذلك بسبب زيادة الصادرات الأمريكية من النفط الخام، ليصل مستوى المخزون النفطي الاستراتيجي إلى 411.58 مليون برميل وهو الأدنى منذ شهر فبراير من عام 2015، وفي وقت لاحق من نفس العام انخفض مخزون النفط الأمريكي لخمس أسابيع على التوالي بمقدار 20 مليون برميل، كما كانت لعوامل الطقس دور في ارتفاع أسعار النفط، حيث أدى إعصار (مايكل) إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية بنسبة 40% بحقول النفط الواقعة بخليج المكسيك بالولايات المتحدة الأمريكية، خلال النصف الأول من عام 2018، فضلا عن استمرار العمل باتفاقية منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والدول خارج المنظمة لتخفيض مستويات الإنتاج من أجل تعزيز أسعار النفط الخام. وعلى الصعيد السياسي، استفادت أسعار النفط الخام من العديد من

الأحداث السياسية حول العالم، كان من أبرزها إعلان الادارة الامريكية انسحابها من الاتفاق النووي الايراني وفرضها لعقوبات اقتصادية ومالية على الجمهورية الإيرانية.

جدول رقم (7): متوسط أسعار النفط الخام لسلة الأوبك

دولاراً للبرميل

الفترة	2017	2018
الربع الأول	52.0	64.7
الربع الثاني	48.6	71.9
الربع الثالث	50.0	74.2
الربع الرابع	59.4	67.2
متوسط العام	**52.5**	**69.5**

المصدر: منظمة الاقطار المنتجة والمصدرة للنفط (الاوبك)، قاعدة بيانات الأسعار.

العرض:

ارتفع إجمالي المعروض من النفط الخام في الأسواق العالمية خلال عام 2018 بمقدار 2.67 مليون برميل في اليوم، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 2.77%، ليصل إجمالي العرض العالمي إلى 99.07 مليون برميل يومياً، مقارنة بـ 96.40 مليون برميل خلال العام 2017، وقد تركزت هذه الزيادة في الكمية المعروضة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد السوفيتي، وجاءت هذه الامدادات بشكل رئيسي من الأمريكيتين، حيث شهد عام 2018 زيادة في انتاج كل من الولايات المتحدة الأميركية وكندا، وذلك بسبب زيادة عدد منصات الحفر في الولايات المتحدة الأمريكية بواقع 136 منصة حفر خلال عام 2018 هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ارتفع إنتاج النفط الرملي بكندا بمقدار 0.14 مليون برميل يومياً خلال النصف الثاني من العام 2018. أما بالنسبة لبلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً، كانت الزيادة في المعروض من النفط الخام بسبب زيادة الإنتاج في كل من كازاخستان وروسيا، ويرجع ذلك إلى التحديثات التي حصلت على معظم حقول استخراج النفط في دولة كازاخستان، أما فيما يخص دولة روسيا فقد إرتفع الانتاج فيها ليصل إلى 11.56 مليون برميل يومياً في المتوسط. في المقابل سجل إنتاج المنظمة من النفط الخام خلال عام 2018 انخفاضاً بلغت نسبته 0.32%، اي بمقدار 0.12 مليون برميل يومياً ليصل الإنتاج

إلى 36.84 مليون برمل يومياً، مقابل معدلات إنتاج بلغت 36.96 مليون برمل يومياً خلال عام 2017، ويعزى ذلك إلى استمرار العمل باتفاقية المنظمة لخفض الانتاج خلال عام 2018.

جدول رقم (8): العرض العالمي من النفط الخام

مليون برميل في اليوم

المنطقة	2017	2018	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**25.71**	**28.03**	**2.32**	**9.02**
أمريكا الشمالية والجنوبية	21.49	23.86	2.37	11.03
أوروبا	3.83	3.76	−0.07	−1.83
دول المحيط الهادي	0.39	0.41	0.02	5.13
دول خارج المنظمة:	**31.52**	**31.95**	**0.43**	**1.36**
الاتحاد السوفيتي سابقا	14.05	14.44	0.39	2.78
اوروبا	0.13	0.12	−0.01	−7.69
الصين	3.97	3.97	−3.85	−96.98
دول آسيوية أخرى	3.61	3.52	0.36	9.97
أمريكا اللاتينية	5.15	5.17	−1.63	−31.65
الشرق الأوسط	3.13	3.21	2.04	65.18
إفريقيا	1.48	1.52	0.04	02.7
منظمة الأوبك	**36.96**	**36.84**	**−0.12**	**−0.32**
نفط خام	32.02	31.86	−0.16	0−0.5
غاز مسال	4.94	4.98	0.04	0.81
عائدات التكرار	**2.21**	**2.25**	**0.04**	**1.81**
إجمالي العرض العالمي	**96.40**	**99.07**	**2.67**	**2.77**

المصدر: منظمة الطاقة الدولية، تقرير سوق النفط، يناير 2019.

الطلب:

ارتفع إجمالي الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية خلال عام 2018 بنسبة 1.54%، أي بمقدار 1.50 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 98.78 مليون برميل في يوماً مقابل 97.28 مليون برميل في اليوم خلال عام 2017. وقد كانت الدول النامية المحرك الرئيسي لهذه الزيادة في الطلب، حيث ارتفع طلب الاقتصاد الهندي على النفط الخام بواقع 0.21 مليون برميل في اليوم وذلك بسبب زيادة وتيرة النمو الاقتصادي والمدفوعة بالنمو الحاصل في الانتاج الصناعي، وارتفع الطلب الصيني على النفط الخام

بمقدار 0.39 مليون برميل يومياً ليصل إلى 12.71 مليون برميل في اليوم خلال عام 2018، ويعزى ذلك إلى نمو كل من الصناعات البتروكيماوية وقطاع الطيران، هذا بالإضافة إلى زيادة الطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 0.44 مليون برميل يومياً لتصل إلى 47.86 مليون برميل يومياً، وتركزت هذه الزيادة في طلب الولايات المتحدة الأمريكية على النفط الخام بنسبة 2.22%، بسبب ارتفاع النمو الاقتصادي وتحسن معدلات البطالة وارتفاع الاجور، ونمو قطاع الصناعة.

جدول رقم (9): الطلب العالمي على النفط الخام

مليون برميل في اليوم

المنطقة	2017	2018	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**47.42**	**47.86**	**0.44**	**0.93**
أمريكا الشمالية والجنوبية	25.06	25.49	0.43	1.72
منها: الولايات المتحدة الامريكية	20.27	20.72	0.45	2.22
أوروبا	14.3	14.33	0.03	0.21
دول المحيط الهادي	8.06	8.04	-0.02	-0.25
إجمالي الدول النامية	**32.12**	**32.65**	**0.53**	**1.65**
دول آسيوية أخرى	13.24	13.68	0.44	3.32
الهند	4.53	4.74	0.21	4.64
أمريكا اللاتينية	6.51	6.53	0.02	0.31
الشرق الأوسط	8.17	8.11	-0.06	-0.73
إفريقيا	04.2	4.33	0.13	03.1
إجمالي الأقاليم الأخرى	**17.74**	**18.27**	**0.53**	**2.99**
الاتحاد السوفيتي سابقا	4.7	4.82	0.12	2.55
أوروبا الأخرى	0.72	0.74	0.02	2.78
الصين	12.32	12.71	0.39	3.17
إجمالي الطلب العالمي	**97.28**	**98.78**	**01.5**	**1.54**

المصدر: منظمة الطاقة الدولية، تقرير سوق النفط، يناير 2019.

التطورات الاقتصادية العربية:

سجل أداء اقتصادات العربية ككل تحسناً ملموساً خلال عام 2018، وإرتفعت وتيرة النمو في أكثر من نصف تلك الدول مدعومة بتلاقي ظروف خارجية وداخلية كانت إيجابية في المجمل. فعلى مستوى التطورات الدولية، ساهم ظهور بوادر تعافي الإقتصاد العالمي خلال النصف الأول من عام 2018 في دعم الطلب على النفط وزيادة أسعاره في الأسواق الدولية، وعلى السلع والخدمات المصدرة من الدول العربية مما كان له أثراً إيجابياً على حجم النشاط الاقتصادي في تلك الدول. في المقابل تأثرث الاقتصادات العربية في النصف الثاني من نفس العام، نتيجة إنتكاسة في أداء الإقتصاد العالمي عقب تفاقم التوترات والخلافات التجارية وزيادة مستوى عدم اليقين في الأسواق المالية الدولية بعد ارتفاع أسعار الفائدة إثر إنهاء العمل بسياسة التيسير النقدي خاصة في الولايات المتحدة. وقد عقدت هذه التطورات اوضاع المديونية لدى عدد من الدول النامية والعربية، وأثرت على تدفق الاستثمار الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال نتيجة لارتفاع جاذبية الأصول المقومة بالدولار.

وعلى مستوى العوامل الداخلية، فَرُغم تواصل التداعيات الناتجة عن الأوضاع التي تمر بها بعض الدول العربية، قد حققت عدد من الدول العربية خلال عام 2018 معدلات نمو أعلى من تلك المسجلة في عام 2017، بفضل تحسن عائدات صادرات النفط، وظهور الآثار الإيجابية لتنفيذ عدد من برامج الإصلاح الاقتصادي واتباع سياسة مالية أكثر فاعلية. وسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل نمواً مبلغ نحو 8.0% عام 2018 بالمقارنة مع معدل نمو بلغ 2.8% عام 2017.

قُدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية بحوالي 6,651 دولار عام 2018 مسجلة بذلك إرتفاع بلغت نسبته 5.6% بالمقارنة مع عام 2017. وفي حين شهد عام 2018 زيادة في الضغوط التضخمية في عدد من هذه الدول العربية نتيجة لعدة عوامل منها زيادة في الطلب المحلي، وارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية والوقود عقب تطبيق برامج الإصلاحات للسياسة المالية، فضلاً عن تأثر عدد من هذه الدول الأوضاع الداخلية التي تمر بها، تراجعت تلك الضغوط في بقية الدول العربية،

حيث انخفض متوسط معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة من حوالي 8.1% عام 2017 إلى حوالي 7.9% عام 2018.

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية كمجموعة حوالي 2.6% عام 2018، مقابل معدل نمو بلغ نحو 1.0% عام 2017. وسجلت مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط معدل نمو بلغ 2.5% عام 2018، مقابل معدل قُدر بحوالي 0.2 % عام 2017، وسجلت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2018 نمو بلغ نحو 2.3%، مقابل إنكماش قُدر بحوالي 2.3% عام 2017، أما في مجموعة الدول الأخرى، فقد ارتفع متوسط معدل النمو من حوالي 2.8% عام 2017 إلى حوالي 2.9% عام 2018.

فيما يتعلق بالهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، سجلت قطاعات الإنتاج السلعي زيادة في حصتها في الناتج على حساب قطاعات الخدمات، خاصة قطاع الصناعات الاستخراجية التي زادت حصته في الناتج من 22.6% عام 2017 إلى حوالي 26.8% عام 2018 بفضل النمو المرتفع الذي سجله هذا القطاع والذي بلغ نحو 31.9% العام 2018. وفي جانب توزيع الناتج حسب بنود الإنفاق، فقد تراجعت حصص كل من الاستهلاك النهائي، بشقيه العائلي والحكومي، وكذلك الاستثمار، مقابل ارتفاع حصة فجوة الموارد بفضل ارتفاع صادرات السلع والخدمات مدفوعة بمعدل نمو بلغ نحو 16.6% عام 2018.

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية

● **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :**

بحسب البيانات الرسمية الصادرة من إدارة الحسابات القومية بوزارة التخطيط خلال الفترة موضوع التقرير، تشير البيانات إلى أن النمو الاقتصادي في ليبيا شهد إنتعاشاً خلال عام 2018، وذلك نتيجة التحسن في انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 8.2%، مقابل معدل نمو بلغت نسبته حوالي 28.5% في عام 2017. ويعزى هذا الارتفاع في معدل نمو الناتج إلى التحسن الذي طرأ على انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث حقق الناتج المحلي النفطي نمواً بحوالي 21.0%، على الرغم من ان معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي سجل انخفاضاً بحوالي 5.3%، وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2018 (أسعار2013) نحو 112.4 مليار دينار، مقابل 103.9 مليار دينار في عام 2017، منها الناتج المحلي النفطي الحقيقي بقيمة 64.4 مليار دينار، والناتج المحلي غير النفطي الحقيقي بقيمة 48.1 مليار دينار. وبالرغم من أنخفاض معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي غير أن بعض القطاعات الاقتصادية سجلت معدلات نمو مرتفعة، حيث سجل قطاع التعدين واستغلال المحاجر نمو بمعدل 21.3% و قطاع النقل والتخزين نمو بمعدل 16.6%. كذلك سجل قطاع التعليم نمو بمعدل 15.5% وسجلت الصحة والعمل الاجتماعي معدل نمو بنسبة 11.5% ، كل ذلك مقارنة بعام 2017.

ونظراً لارتفاع معدل النمو في الاقتصاد الوطني خلال عام 2018، فقد سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي ارتفاعاً من 14,496.2 دينار خلال عام 2017، إلى 15,467.0 دينار خلال عام 2018، أي بنسبة زيادة قدرها 6.7%.

●**الناتج المحلي الإجمالي الاسمي :**

سجلت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال عام 2018 نمو بلغ نسبته 12.8% ليصل إلى 112.3 مليار دينار، مقارنة بنحو 99.5 مليار دينار خلال عام 2017. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع الناتج المحلي النفطي من 28.0 مليار دينار خلال عام 2017 إلى حوالي 44.1 مليار دينار في عام 2018 بمعدل ارتفاع بلغ 57.6%، وتراجع الناتج المحلي غير النفطي خلال عام 2018 إلى 68.2 مليار دينار مقابل 71.5 مليار دينار في

عام 2017، وبمعدل انكماش بلغ 4.7%. وقد أدى هذا التسارع في وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 13,876.7 دينار خلال عام 2017، إلى 15,440.2 دينار خلال عام 2018.

جدول رقم (10) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2007)

"مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2016	2017	2018	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	1,511.5	1,300.0	1,361.9	4.8
صيد الأسماك	91.6	49.6	46.0	-7.3
التعدين واستغلال المحاجر	27,985.2	52,410.1	63,580.2	21.3
الصناعات التحويلية	2,939.5	2,674.3	2,672.9	-0.1
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1,941.2	2,047.1	2,008.2	-1.9
الإنشاءات	1,638.0	1,366.9	1,669.4	22.1
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	5,487.6	5,824.3	3,794.8	-34.8
الفنادق والمطاعم	142.4	91.5	87.0	-4.9
النقل والتخزين والاتصالات	3,951.3	3,862.6	4,504.7	16.6
الوساطة المالية	3,574.2	3,306.1	3,094.4	-6.4
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	7,846.9	7,947.6	7,998.8	0.6
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	24,104.6	23,250.6	21,786.0	-6.3
التعليم*	30.7	23.8	27.5	15.5
الصحة والعمل الاجتماعي*	93.7	94.0	104.8	11.5
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	88.5	59.1	55.0	-6.9
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	534.5	369.6	348.7	-5.7
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	**80,892.6**	103,937.9	112,442.8	8.2
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	**28,949.7**	53,170.0	64,354.8	21.0
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	**51,942.9**	50,767.9	48,088.0	-5.3

المصدر : وزارة للتخطيط .

* تشمل القطاعين الخاص والعام.

جدول رقم (11) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

" نسبة من الإجمالي "

النشاط الاقتصادي	2016	2017	2018
الزراعة والصيد والحراجة	1.87	1.25	1.21
صيد الأسماك	0.11	0.05	0.04
التعدين واستغلال المحاجر	34.60	50.42	56.54
الصناعات التحويلية	3.63	2.57	2.38
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2.40	1.97	1.79
الإنشاءات	2.02	1.32	1.48
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	6.78	5.60	3.37
الفنادق والمطاعم	0.18	0.09	0.08
النقل والتخزين والاتصالات	4.88	3.72	4.01
الوساطة المالية	4.42	3.18	2.75
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	9.70	7.65	7.11
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	29.80	22.37	19.38
التعليم*	0.04	0.02	0.02
الصحة والعمل الاجتماعي*	0.12	0.09	0.09
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.11	0.06	0.05
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.66	0.36	0.31
:الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	**100.0**	**100.0**	**100.0**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	35.79	51.16	57.23
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	64.21	48.84	42.77

المصدر : المصدر السابق .

* تشمل القطاعين الخاص والعام.

جدول رقم (12) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي " مليون دينار"	عدد السكان* " بالألف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار"
2016	**80,892.6**	**7,071**	**11,440.1**
2017	**103,937.9**	**7,170**	**14,496.2**
2018	**112,442.8**	**7,270**	**15,467.0**

* تقديرات .

جدول رقم (13) : الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية

" مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2016	2017	2018	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	3,057.1	3,522.3	3,720.9	5.6
صيد الأسماك	143.3	104.7	110.3	5.3
التعدين واستغلال المحاجر	10,907.3	27,699.3	43,738.2	57.9
الصناعات التحويلية	2,536.6	2,627.3	2,932.6	11.6
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2,147.8	2,121.5	2,122.3	0.0
الإنشاءات	2,504.8	4,039.3	3,205.5	-20.6
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	7,618.9	10,884.8	6,641.5	-39.0
الفنادق والمطاعم	231.4	218.5	230.2	5.4
النقل والتخزين والاتصالات	4,130.8	4,526.7	5,673.9	25.3
الوساطة المالية	3,604.0	3,491.6	3,474.1	-0.5
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	8,414.2	8,852.4	8,999.5	1.7
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	29,674.7	31,615.8	31,584.0	-0.1
التعليم*	50.5	60.9	74.0	21.5
الصحة والعمل الاجتماعي*	144.1	161.5	190.3	17.8
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	149.2	157.4	159.1	1.1
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	-662.0	588.0	606.3	3.1
:الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	**74,652.7**	99,496.2	112,250.0	12.8
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	**11,195.8**	27,975.8	44,087.2	57.6
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	**63,456.9**	71,520.4	68,162.8	-4.7

المصدر : المصدر السابق .

* تشمل القطاعين الخاص والعام .

جدول رقم (14) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

نسبة من الإجمالي

النشاط الاقتصادي	2016	2017	2018
الزراعة والصيد والحراجة	4.10	3.54	3.31
صيد الأسماك	0.19	0.11	0.04
التعدين واستغلال المحاجر	14.61	27.84	56.54
الصناعات التحويلية	3.40	2.64	2.38
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2.88	2.13	1.79
الإنشاءات	3.36	4.06	1.48
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	10.21	10.94	3.37
الفنادق والمطاعم	0.31	0.22	0.08
النقل والتخزين والاتصالات	5.53	4.55	4.01
الوساطة المالية	4.83	3.51	2.75
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	11.27	8.90	7.11
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	39.75	31.78	19.38
التعليم*	0.07	0.06	0.02
الصحة والعمل الاجتماعي*	0.19	0.16	0.09
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.20	0.16	0.05
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.89	0.59	0.31
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين :	**100.0**	**100.0**	**100.0**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	15.00	28.12	57.23
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	85.00	71.88	42.77

المصدر : المصدر السابق .

* تشمل القطاعين الخاص والعام .

جدول رقم (15) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية " مليون دينار"	عدد السكان* " بالألف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار"
2016	**74,652.7**	**7,071**	**10,557.6**
2017	**99,496.2**	**7,170**	**13,876.7**
2018	**112,250.0**	**7,270**	**15,440.2**

*تقديرات .

شكل (1) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي

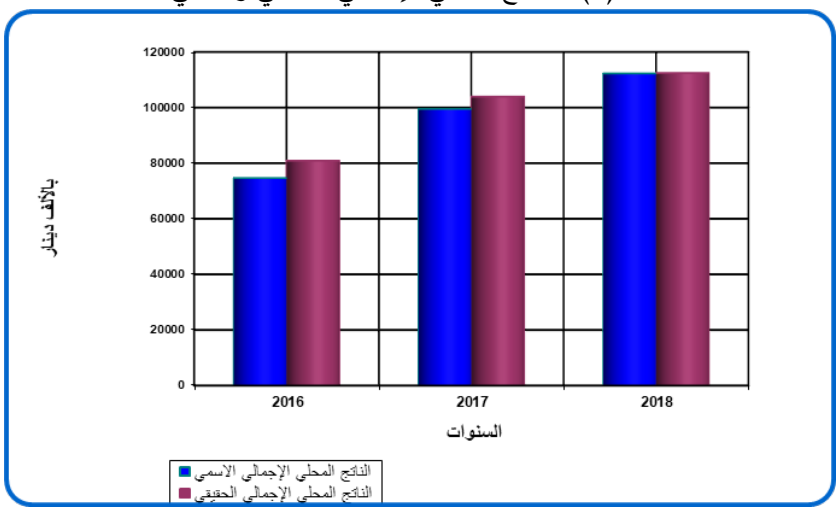

- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك:**

أظهرت بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد خلال عام 2018 تراجعاً ملحوظاً في معدل التضخم السنوي العام (سنة الأساس 2008) حيث سجل المعدل نسبة 13.6% خلال عام 2018، والذي يعد تحسناً ملحوظاً مقارنة بالعامين الماضيين 2016 ، 2017 والذي سجل فيهما معدلات التضخم مستويات قياسية وصلت إلى 25.9% و25.8% على التوالي.

ويعود هذا التراجع في معدل التضخم السنوي إلى الإجراءات التي تم اتخاذها في سبتمبر من عام 2018 في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والتي أهمها تخفيف القيود وتسهيل الإجراءات على عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية عن طريق المصارف التجارية مباشرة، والتي بدورها أدت إلى تراجع كبير في متوسط سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي.

والذي إنعكس بشكل إيجابي على معظم الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2018، وذلك بتحليل إتجاهات الأسعار من خلال مكونات المجموعة السلعية والتي أنخفض فيها معدل التضخم في مجموعة المواد الغذائية من 35% إلى

18.5% ، كذلك مجموعة الملابس والأحذية من 28.3% إلى 25.1%. بالأضافة إلى إنخفاض مجموعة السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بمعدل 0.3% مقابل 2.9% في عام 2017. في حين أنخفض معدل التضخم في مجموعة الأثاث والأجهزة المنزلية 5.3%، و الصحة 7.1% ، النقل 5.1%، الإتصالات 2.9%، الترفيه والثقافة 2.7%، التعليم 29.9%، المطاعم والفنادق 2.8%، السلع والخدمات الأخرى 1.9%. وعلى ضوء ذلك إتجه الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو الإنخفاض خلال عام 2018 ، ليسجل بذلك معدل التضخم العام أنخفاضاً بلغت نسبة 13.2% مقابل 25.8% خلال عام 2017. ويعود هذا إلى التراجع الكبير لمتوسط سعر الصرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازية، من نحو 6.10 دينار لكل دولار إلى نحو 4.25 دينار لكل دولار، وذلك بفعل الإجراءات التصحيحية التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

جدول رقم (16) الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم

(سنة الأساس 2008)

الأقسام الرئيسية	الوزن	2017	معدل التضخم %	2018	معدل التضخم %
المواد الغذائية	38.8	267.2	35.0	316.7	18.5
التبغ	0.7	304.8	9.5	334.0	9.6
الملابس والأحذية	6.4	358.5	28.3	448.4	25.1
السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	22.7	156.0	2.9	156.5	0.3
الأثاث والأجهزة المنزلية	4.9	323.1	35.5	340.3	5.3
الصحة	4.1	278.4	21.1	298.1	7.1
النقل	8.1	178.5	11.7	187.6	5.1
الإتصالات	2.7	79.7	5.9	82.0	2.9
الترفيه والثقافة	2.8	226.6	34.9	232.6	2.7
التعليم	4.0	256.5	35.8	333.2	29.9
المطاعم والفنادق	1.7	333.9	58.1	343.3	2.8
السلع والخدمات الأخرى	3.1	271.6	39.0	276.9	1.9
الرقم القياسي العام	**100**	**238.7**	**25.8**	**270.2**	**13.6**

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد.

شكل رقم (2) معدل التضخم العام (2015 – 2018)

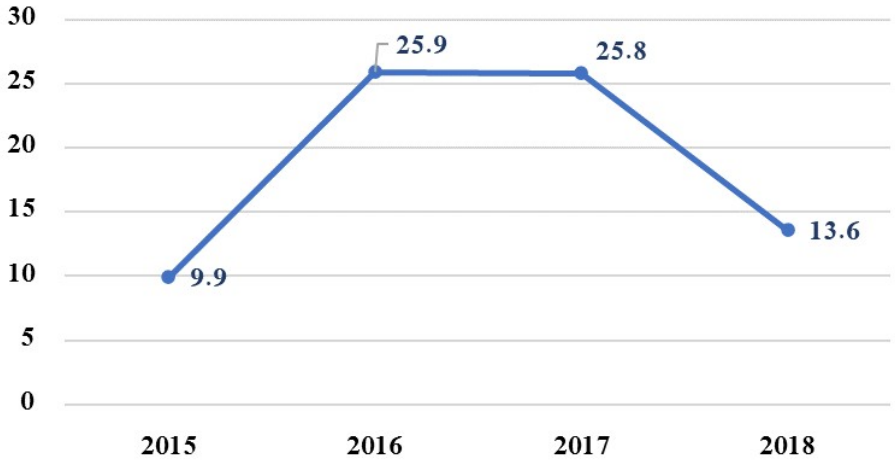

التطورات النفطية المحلية

استمر تعافي قطاع النفط خلال عام 2018 سواء كان ذلك في كميات الانتاج والتصدير من الحقول والموانئ النفطية في ليبيا أو على صعيد أسعار النفط في الاسواق العالمية، حيث ارتفع متوسط إنتاج النفط ليصل إلى 1.1 مليون برميل يومياً، وارتفعت الاسعار العالمية للنفط الخام الليبي ليصل في المتوسط إلى نحو 70.0 دولار للبرميل تقريباً.

- الإنتاج المحلي من النفط الخام:

شهد إنتاج النفط الخام خلال عام 2018 ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى 404.3 مليون برميل، مقارنة بـ 320.8 مليون برميل في نهاية عام 2017، أي بنسبة نمو بلغت 20.0%، بزيادة قدرها 83.5 مليون برميل، حيث ارتفع متوسط الانتاج اليومي من النفط الخام خلال عام 2018 ليصل إلى 1.1 مليون برميل يومياً، مقابل 0.878 مليون برميل يومياً لعام 2017، أي بمعدل نمو قدره 25.3% وما مقداره 222 ألف برميل، ويعود السبب وراء هذا الارتفاع في الانتاج إلى استئناف الإنتاج والتصدير من بعض الحقول والموانئ النفطية التي كانت إما مغلقة أو متوقفة عن التشغيل مثل حقل البيضاء الذي كان مقفل منذ عام 2014، كذلك رفع شركة الواحة للنفط إنتاجها ليصل إلى 145 ألف برميل يوميًا، أيضاً ارتفاع الإنتاج في حقل الشرارة النفطي إلى 220 ألف برميل يوميًا، و بدء تشغيل حقل الجرف النفطي البحري، لتساهم هذه العوامل مجتمعة في رفع القدرة الإنتاجية الكلية للنفط الخام.

الجدول التالي يوضح توزيع كميات الانتاج من النفط الخام وذلك حسب الشركات المنتجة له، ومساهمة انتاجها من إجمالي الانتاج.

جدول رقم (17) : توزيع إنتاج النفط الخام حسب الشركات

" مليون برميل "

الشركات المنتجة	نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط %		2017		2018	
	تشغيلي	رأسمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي
الخليج العربي	100.0	100.0	92.1	28.7	89.0	22.0
الواحة	59.2	59.2	52.0	16.2	97.8	24.2
مليتة للنفط (ايني للنفط)	85.5	50.0	44.5	13.9	56.2	13.9
أكاكوس (ريبسول)	88.8	50.0	75.2	23.4	97.0	24.0
فنترسهال	–	–	11.6	3.6	16.3	4.0
سرت	100.0	100.0	17.7	5.5	20.7	5.1
الهروج (فيبا)	88.0	50.0	12.2	3.8	10.5	2.6
الزويتينة	88.0	50.0	4.4	1.4	5.9	1.5
المبروك (توتال)	50.0	50.0	11.1	3.5	10.9	2.7
أو إم في	65.0	50.0	–	–	–	–
المجموع			**320.8**	**100**	**404.3**	**100**
متوسط الإنتاج اليومي			**0.878**		**1.1**	

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط .

– صادرات النفط الخام:

ارتفعت الكميات المصدرة من النفط الخام خلال عام 2018 لتصل إلى 367.5 مليون برميل، مقابل 287.7 مليون برميل في عام 2017، أو بنسبة نمو بلغت 27.7% وما مقداره 79.8 مليون برميل، لتشكل ما نسبته 90.9 % من إجمالي الإنتاج من النفط خلال عام 2018، ويعود السبب وراء هذا النمو أو الارتفاع في اجمالي الصادرات إلى ارتفاع انتاج النفط الخام، بالإضافة لاستئناف ميناء الزويتينة النفطي عمله في عمليات التصدير واستقبال سفن الشحن.

جدول رقم (18) : صادرات النفط الخام

" مليون برميل "

البيان	السنوات	
	2017	2018
إجمالي الكميات المصدرة (مليون برميل)	287.7	367.5
متوسط الكميات المصدرة يومياً	0.8	1.0

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط .

- أسعار النفط الخام المحلي:

شهدت أسعار النفط الخام الليبي في السوق العالمية انتعاشاً في عام 2018، حيث بلغت في المتوسط حدود دولار 70.0 دولار للبرميل، مقابل حوالي 55.05 دولار للبرميل في سنة 2017 أي بنسبة نمو بلغت حوالي 27.0%، والجدول التالي يوضح متوسط أسعار النفط الخام الليبي حسب النوع.

جدول رقم (19) : متوسط الأسعار الدولية لأنواع النفط الخام المحلي

" دولاراً لكل برميل "

نوع الخام	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البريقة	108.39	94.45	51.76	43.30	53.67	69.93
الزويتينة	108.52	110.42	57.58	44.88	53.24	71.79
سيرتكا	108.07	87.74	–	44.67	58.82	68.48
السدرة	107.42	86.07	–	47.20	55.13	69.39
ابوالطفل	108.27	110.36	60.77	45.22	56.90	71.10
السرير	106.87	90.89	54.31	44.97	–	68.20
مسلة	106.68	92.58	47.67	40.90	–	–
آمنا	107.18	84.14	57.10	47.96	52.54	71.02
البوري	107.48	99.49	50.21	38.21	–	–
الشرارة	109.00	98.71	–	–	–	–
الجرف	108.21	96.32	52.00	39.62	–	–
مليتة	109.12	97.18	52.69	–	–	–
الوفاء	–	–	40.66	–	–	–
المتوسط العام	**107.9**	**95.7**	**50.5**	**41.60**	**55.05**	**70.0**

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط

- إنتاج الغاز الطبيعي:

شهد انتاج الغاز الطبيعي من الابار والحقول انخفاضاً خلال عام 2018 ليصل إلى نحو 853.1 مليار قدم مكعب، مقارنة بـ 865.3 مليار قدم مكعب عام 2017، يشمل معدل انخفاض بلغت نسبته 1.4% وما مقداره 12.2 مليار قدم مكعب.

جدول رقم (20) : المتوسط اليومي والمتوسط السنوي لإنتاج الغاز الطبيعي

"مليار قدم مكعب"

البيان	السنوات	
	2017	2018*
انتاج الغاز الطبيعي (متوسط السنة)	865.3	853.1

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط.

- الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية:

شهد عام 2018 ارتفاعاً في الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية، حيث تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (21) بأن الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية قد ارتفع من 4694.0 ألف طن متري خلال عام 2017 ليصل إلى 5482.1 ألف طن متري خلال عام 2018، مسجلا ارتفاعاً قدره 788.1 ألف طن متري، وبنسبة ارتفاع بلغت 16.8%.

جدول رقم (21) : الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية

" ألف طن متري "

المشتقات	2017		2018	
	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي
زيت الوقود الثقيل	1,705.5	36.3	1,884.7	34.4
وقود الديزل	1,331.9	28.4	1,562.8	28.5
نافتا (خام)	666.7	14.2	948.4	17.3
وقود الطائرات وكيروسين	477.0	10.2	660.3	12.0
بنزين 95	469.7	10.0	390.8	7.1
غاز طبيعي (اسطوانات)	43.2	0.9	35.1	0.6
الاجمالى	**4,694.0**	**100**	**5,482.1**	**100.0**

الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية:

شهد الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية خلال عام 2018 إرتفاعاً، حيث ارتفع بمقدار 224.1 ألف طن متري، أي بنسبة ارتفاع بلغت 2.5%، ليصل إلى 9128.1 ألف طن متري خلال 2018، مقابل 8904.0 ألف طن متري خلال عام 2017.

جدول رقم (22) : الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية

" ألف طن متري "

المشتقات	2017		2018	
	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي
الغاز المسال	277.7	3.1	280.6	3.1
بنزين	3,935.3	44.2	3,949.9	43.3
وقود الطائرات وكيروسين	197.8	2.2	168.1	1.8
وقود الديزل	3,376.0	37.9	3,378.4	37.0
زيت الوقود الثقيل	1,117.2	12.5	1,351.1	14.8
المجموع	**8,904.0**	**100.0**	**9,128.1**	**100.0**

المالية العامة

صدر قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم 575 لسنة 2018 بشأن إقرار الترتيبات المالية لعام 2018، والاذن لوزارة المالية بصرف مبلغ قُدِرَ بـ 42.5 مليار دينار، منها 24.5 مليار دينار المرتبات وما في حكمها، و6.7 مليار دينار نفقات التسيير والتجهيز، و4.7 مليار دينار مشروعات وبرامج التنمية، و6.5 مليار دينار لتغطية نفقات الدعم، على أن تغطى هذه النفقات من الموارد النفطية بقيمة 27.0 مليار دينار، 5.6 مليار دينار ايرادات اخرى (ضرائب، جمارك، رسوم) ونحو 9.9 مليار دينار تمويل مصرف ليبيا المركزي.

وعلى الرغم من التحسن الذي شهدته الإيرادات النفطية، الا أن الاستمرار في اتباع سياسة مالية توسعية والتمويل بالعجز من شأنه أن يهدد الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية، خصوصاً في ظل استمرار الاعتماد على الإيرادات النفطية، وتشوه هيكل الإنفاق العام حيث يستحوذ الانفاق الاستهلاكي على قرابة 92.0% من إجمالي الإنفاق العام، تشكل منها المرتبات وحدها قرابة 60.0%، الأمر الذي يتطلب مراجعة شاملة للسياسة المالية بوجه عام وسياسة التوظيف والاستخدام بشكل خاص، وتنفيذ الاجراءات الموضوعة في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي.

وفيما يلي استعراض للموقف التنفيذي للترتيبات المالية لعام 2018:

1- الإيرادات:

نتيجة لتحسن وانتعاش انتاج وصادرات النفط الخام وتحسن اسعاره في الأسواق العالمية، فقد انعكس ذلك على زيادة إجمالي الايرادات المحققة خلال الفترة موضوع التقرير، ليصل إجمالي الإيرادات إلى 35.9 مليار دينار، مقابل 22.3 مليار دينار إيرادات محققة خلال عام 2017، وبالرغم من التحسن في الايرادات النفطية إلا ان مستوى تحصيل الايرادات السيادية الاخرى لايزال متدنيا ولم يصل إلى المستوى الذي يتناسب مع الوضع الاقتصادي للدولة.

- **إيرادات النفط:**

قدّر إجمالي الدخل من ايرادات النفط وفقاً لقرار المجلس الرئاسي المشار اليه سابقاً بـ 27.0 مليار دينار خلال الفترة موضوع التقرير في حين بلغ الدخل المحقق من ايرادات النفط خلال الفترة موضوع التقرير حوالي 33.5 مليار دينار، بزيادة عن المقدّر بنحو 6.5 مليار دينار لتبلغ بذلك نسبة التحصيل 124.0% تقريبا، وبنسبة زيادة عن ما تم تحقيقه من إيرادات نفط عام 2017 بلغت 14.2 مليار دينار، وتعزى هذه الزيادة في إيرادات النفط الخام لتحسن انتاج وصادرات النفط الخام وارتفاع متوسط أسعاره العالمية خلال عام 2017 مقارنة بأسعاره عام 2018 بنسبة 33.2%.

- **إيرادات الضرائب:**

بلغ اجمالي الإيرادات المحصلة من الضرائب حوالي 1.1 مليار دينار مقابل845.2 مليون دينار إيرادات ضرائب محققة خلال عام 2017، أي بزيادة قدرها 254.8 مليون دينار.

- **ايرادات الجمارك:**

بلغ اجمالي الدخل المُحقق من الجمارك في حدود 449.7 مليون دينار مقابل 164.4 مليون دينار رسوم محققه خلال عام 2017، أي بنسبة زيادة قدرها 173.5%.

- **الايراد العام:**

قدر إجمالي الايراد العام المتوقع تحصيله بحوالي 3.6 مليار دينار خلال الفترة موضوع التقرير، بينما بلغ الدخل المحقق خلال نفس الفترة حوالي 922.2 مليون دينار مقابل 2.1 إيرادات محقق خلال عام 2017.

بتاريخ 12 سبتمبر 2018 صدر قرار المجلس الرئاسي رقم (1300) بشأن فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي والقرار رقم (1313) بشأن تحديد رسوم جمركية على بعض السلع حيث نصت المادة الثانية منه على فرض رسوم بنسبة 183.0% من سعر الصرف الرسمي على مبيعات النقد الأجنبي للمبيعات الشخصية والتجارية. وفي إطار تنفيذ هذا القرار بلغ إجمالي الايرادات المحصلة من جراء فرض رسم على مبيعات النقد الاجنبي خلال عام 2018 نحو 13.2 مليار دينار ليصل اجمالي الإيرادات المحققة خلال العام بـ 49.2 مليار دينار.

2- النفقات العامة:

بلغ اجمالي النفقات المسيلة في إطار الترتيبات المالية لعام 2018 نحو 39.3 مليار دينار مقابل 32.7 مليار دينار إنفاق عام خلال عام 2017، وبنسبة تنفيذ قدرها 92.5%، شكل الإنفاق الاستهلاكي منها نسبة 91.4%، فيما شكلت النفقات الرأسمالية النسبة المتبقية والبالغة 8.6%، وفيما يلي تحليل مفصل لكل بند من بنود الانفاق العام:

- **الباب الأول (المرتبات وما في حكمها):**

قدر إجمالي النفقات المخصصة للباب الأول وفقاً لقرار المجلس الرئاسي رقم (575) لسنة 2018 بشأن إقرار ترتيبات مالية للعام المالي 2018 في حدود 24.5 مليار دينار خلال العام موضوع التقرير، في حين بلغ إجمالي ما تم تسييله حوالي 23.6 مليار دينار خلال عام 2018، مسجلاً ارتفاعاً قدره 3.3 مليار دينار مقارنة بـ 20.3 مليار دينار عام 2017، حيث استحوذ قطاع التعليم والجهات التابعة له على نسبة 33.0% من إجمالي المرتبات وما في حكمها، في حين بلغت نسبة كل من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية نسبة 14.0% ، 14.0% على التوالي، بينما كانت نسبة قطاع الصحة حوالي 11.0% من اجمالي المرتبات المصروفة لعام 2018.

شكل رقم (3): تفاصيل نفقات المرتبات وما في حكمها (الباب االأول)

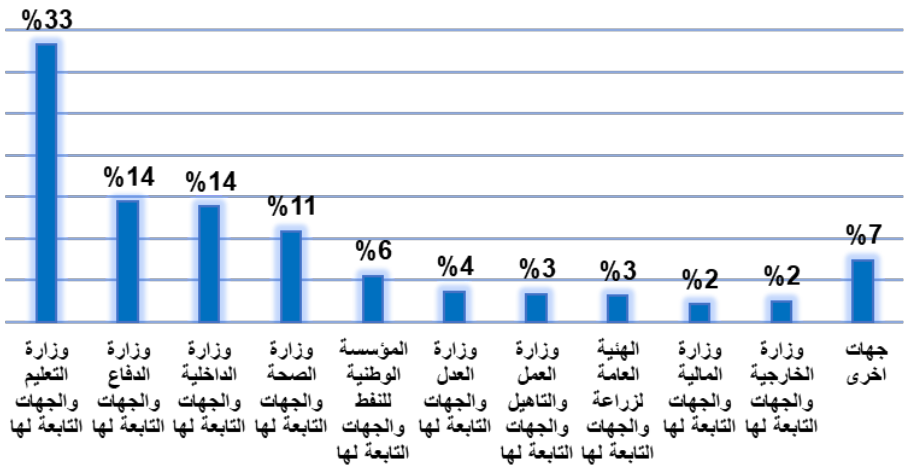

- **الباب الثاني (نفقات التسيير والتجهيز والتشغيل):**

قدر إجمالي النفقات المخصصة للباب الثاني وفقاً لقرار المجلس الرئاسي رقم (575) لسنة 2018 المشار إليه سابقاً حوالي 6.7 مليار دينار خلال العام موضوع التقرير، في حين بلغ إجمالي المبالغ المسيلة 5.7 مليار دينار، وبارتفاع قدره 1.2 مليار دينار مقارنة بما تم انفاقه خلال عام 2017 والبالغ 4.5 مليار دينار. حيث استحوذت المؤسسة الوطنية للنفط على 40.0% من إجمالي نفقات التسيير والتجهيز والتشغيل الفعلية، بينما كان نصيب الوزارات حوالي 20.0% من إجمالي هذه النفقات.

شكل رقم (4): نفقات التسيير والتجهيز والتشغيل

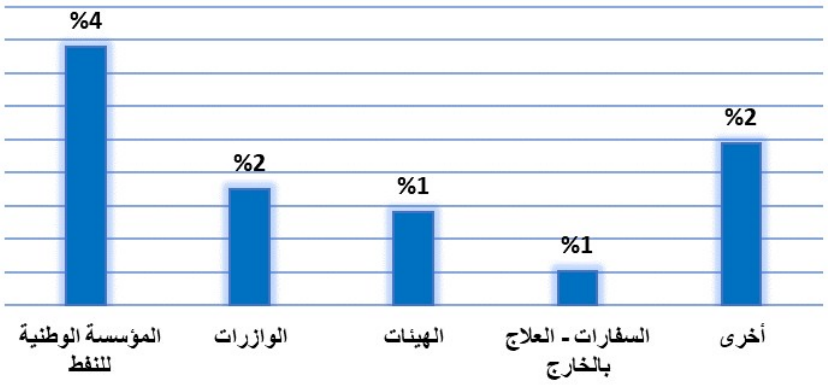

- **الباب الثالث (مشروعات وبرامج التنمية):**

قدر إجمالي النفقات المخصصة للباب الثالث وفقاً لقرار المجلس الرئاسي رقم (575) لسنة 2018 المشار إليه سابقاً حوالي 4.7 مليار دينار خلال العام 2018، في حين بلغ إجمالي الاموال المسيلة 3.4 مليار دينار، بإرتفاع قدره 1.5 مليار دينار مقارنة بما تم إنفاقه خلال عام 2017 والبالغ 1.9 مليار دينار. حيث استحوذت المؤسسة الوطنية للنفط على 40.0% من إجمالي ما تم إنفاقه على مشروعات وبرامج التنمية، في حين بلغت نسبة ما تم

انفاقه على الشركة العامة للكهرباء 23.0% من إجمالي نفقات مشاريع وبرامج التنمية خلال الفترة موضوع التقرير.

شكل رقم (5): مشروعات وبرامج التنمية

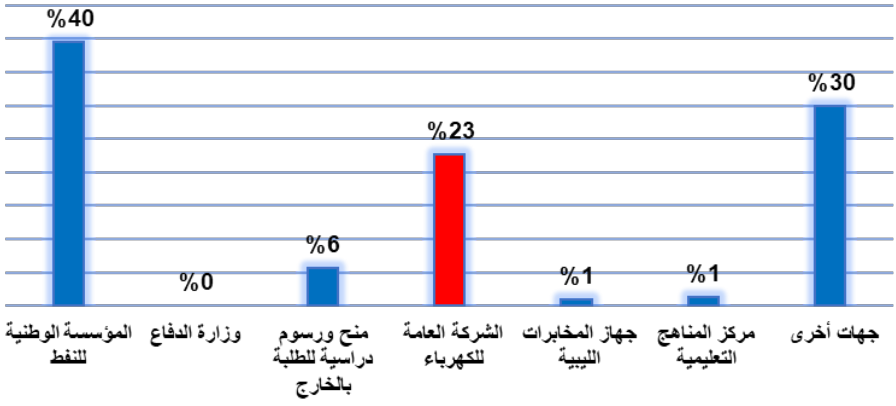

- **الباب الرابع (نفقات الدعم):**

قدر إجمالي النفقات المخصصة للباب الرابع وفقاً لقرار المجلس الرئاسي رقم (575) لسنة 2018 المشار إليه سابقاً في حدود 6.5 مليار دينار خلال العام 2018، في حين بلغ إجمالي الأموال المسيلة 6.6 مليار دينار، بزياد قدرها 0.6 مليار دينار عن عام 2017. وتجدر الإشارة إلى ان 66.0% من نفقات الدعم يتم انفاقها على المحروقات، في حين بلغ ما تم انفاقه على الكهرباء حوالي 12.0%.

شكل رقم (6): نفقات الدعم

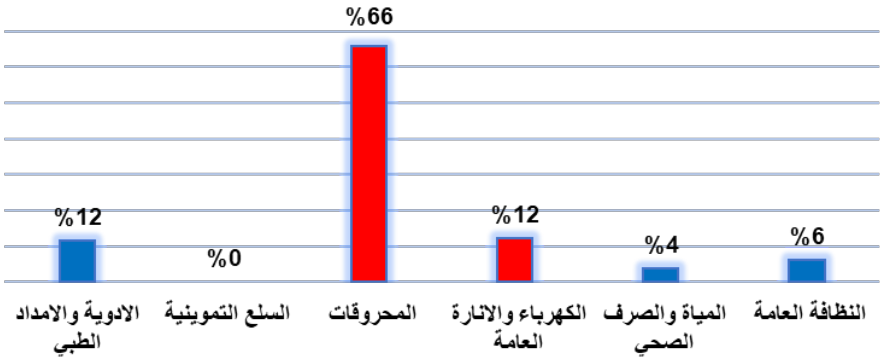

3- تمويل مصرف ليبيا المركزي:

قدر إجمالي التمويل الذي قدمه مصرف ليبيا المركزي كقرض حسن بنحو 10.0 مليار دينار، وفقاً لقرار المجلس الرئاسي رقم (575) في المقابل بلغ إجمالي التمويل الفعلي الممنوح من قبل مصرف ليبيا المركزي نحو 5.0 مليارات دينار.

ميزان المدفوعات

تشير بيانات ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2018 إلى تأثر الوضع العام لميزان المدفوعات بارتفاع الايرادات النفطية نتيجة لإرتفاع الانتاج والصادرات النفطية، كذلك ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية مما أدى إلى حدوث فائض في الميزان الكلي بلغ 9.8 مليار دينار مُقابِل فائِض بلغ 3.5 مليار دينار عام 2017 ويرجع الفائض في الميزان الكلي إلى فائض الحساب الجاري الذي بلغ 15.4 مليار دينار مُقابل فائض بلغ 6.2 مليار دينار عام 2017، حيثُ يعود ذلك إلى فائض الميزان التجاري الذي بلغ نحو 21.9 مليار دينار في عام 2018 مقابل فائض بلغ 11.5 مليار دينار في عام 2017.

وفيما يلي تحليل موجز لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2018:

أولا: الحساب الجاري:

أظهرت بيانات التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة بالسلع، الخدمات، حساب الدخل والتحويلات الجارية مع العالم الخارجي خلال عام 2018 لحدوث فائض في الحساب الجاري بلغ 15.4 ملياردينار، بسبب الفائض في الميزان التجاري الذي بلغ 21.9 مليار دينار مقابل فائض بلغ 11.5 مليار دينار في عام 2017 في حين ارتفع العجز في صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) من 5.4 مليار دينار في عام 2017 إلى 6.5 مليار دينار في عام 2018.

1- الميزان التجاري:

إن الارتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار النفط الخام في أسواق النفط العالمية خلال عام 2018، إنعكس بشكل إيجابي على قيمة الصادرات النفطية الليبية، التي تعد المحرك الرئيسي للاقتصاد الليبي، والداعم الرئيسي للاحتياطيات الرسمية للمصرف المركزي من العملات الأجنبية، حيث بلغ متوسط أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية (خام برنت) 72.4 دولار للبرميل في عام 2018، مقابل 54.3 دولار للبرميل في عام 2017، أي بنسبة ارتفاع قدرها 33.3%، ولعل بيانات حساب الميزان التجاري لعام 2018، تعطي صورة واضحة للأثار الإيجابية الناجمة عن ذلك، والتي أدت إلى تحقيق ارتفاع في فائض

الميزان التجاري بنسبة 90.4% ليصل إلى 21.9 مليار دينار عام 2018، مقابل 11.5 مليار عام 2017.

في حين إرتفعت قيمة الواردات بنسبة 27.9% لتبلغ 18.8 مليار دينار في عام 2018، مقابل 14.7 مليار دينار عام 2017، وكان للإجراءات التي تبنتها الدولة في شكل إصلاحات اقتصادية في سبتمبر2018 دور في زيادة حجم الواردات من الخارج، وتمثلت هذه الإجراءات في تخفيف القيود على الواردات، وتسهيل عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية من المصارف التجارية مباشرة.

2- **العمليات غير المنظورة:**

أظهر صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) ارتفاع العجز من 5.4 مليار دينار عام 2017 إلى عجز قدره 6.5 مليار دينار عام 2018، وبلغ إرتفاع عجز حساب الخدمات ليصل إلى 6.7 مليار دينار في عام 2018 مقابل 6.2 مليار دينار عام 2017، في حين حقق حساب التحويلات الجارية عجز بلغ 1.0 مليار دينار اما حساب الدخل فقد حقق فائض بلغ 1.2 مليار دينار عام 2018 ، مقابل 1.8 مليار دينار في عام 2017.

ثانيا الحساب الرأسمالي والمالي:

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2018 عن حدوث تدفقات مالية للخارج بلغت 3.9 مليار دينار في عام 2018، مقابل تدفقات للخارج بلغت 1.5 مليار دينار في عام 2017، وتتمثل هذه التدفقات في التحويلات الرأسمالية، وحيازة الأصول غير المنتجة غير المالية، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الإئتمانات التجارية والقروض طويلة وقصيرة الأجل والعملة والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى.

ثالثا الميزان الكلي:

حقق الميزان الكلي لميزان مدفوعات ليبيا فائضا بلغ 9.8 مليار دينار مقابل فائض بلغ 3.5 مليار دينار في عام 2017.

جدول رقم (23): ميزان المدفوعات ليبيا لعام 2017 – 2018

" مليون دينار"

البنود	2017	2018
أولا– الحساب الجاري :	**6152.6**	16519.1
1. السلع والخدمات :	**5361.1**	16735.0
أ. السلع:	11548.6	23256.4
– الصادرات (فوب)	26221.7	41492.4
قطاع الهيدروكربونات	24910.7	38545.2
صادرات أخرى	1311.0	2947.1
– الواردات (فوب)	-14673.1	18235.9
ب. الخدمات :	-6187.5	-6521.4
دائن	148.7	182.5
مدين	-6336.2	-6703.0
2. الدخل :	**1787.0**	1352.0
دخل الاستثمار المباشر	-498.3	-737.0
دخل استثمارات أخرى	2285.3	2089.0
3. التحويلات الجارية :	**-995.5**	-1567.9
الحكومة العامة	-50.0	-91.0
القطاعات الأخرى	-945.5	-1658.9
قطاع النفط	-106.0	-73.7
أخرى (تحويلات العاملين للخارج)	-839.5	-1585.2
ثانياً – الحساب الرأسمالي والمالي	**-1521.1**	-4516.9
الاستثمار المباشر	409.4	-376.1
استثمار الحافظة	-357.0	34.1
استثمارات أخرى	-1573.5	-4174.9
ثالثاً – الخطأ والسهو	**-1098.3**	**2170.2**
رابعاً – الميزان الكلي	**3533.2**	**9832.0**
بنود للتذكرة :		
سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي / الدولار الأمريكي (متوسط الفترة)	1.39	1.36
سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي / الدولار الأمريكي (في نهاية الفترة)	1.37	1.36
رصيد الحساب الجاري (%من إجمالي الناتج المحلي)	14.2	14.5
ميزان المدفوعات الكلي (% من إجمالي الناتج المحلي)	8.1	8.7
إجمالي الناتج المحلي الأسمى (مليارات الدنانير)	99.5	112.9

التجارة الخارجية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية ذو أهمية بالغة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث يعد خير وسيلة لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتوفير مستلزمات التشغيل اللازمة للعملية الانتاجية، وتدفقات رؤوس الأموال. وتعتمد ليبيا كغيرها من الاقتصادات المصدرة للنفط على قطاع التجارة الخارجية بشكل كبير، حيث تعد الصادرات النفطية المصدر الرئيسي للعملات الاجنبية، بينما تساهم الواردات في تغطية اكثر من 80% من الطلب المحلي على السلع والخدمات.

وفيما يلي تحليل لأهم مؤشرات التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خلال عام 2018:

أولا: حجم التبادل التجاري:

سجل حجم التبادل التجاري (صادرات + واردات) بين ليبيا والعالم الخارجي خلال عام 2018، إرتفاعاً ملحوظاً بلغ 18,833.5 مليون دينار وما نسبته 46.1%، ليصل إلى 59,728.3 مليون دينار، مقابل 40,864.8 مليون دينار خلال عام 2017. ويعود هذا الإرتفاع في حجم التجارة إلى نمو حجم الصادرات والتي بلغت ما نسبتها 58.2%، بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، التي تزامنت مع ارتفاع كميات الانتاج المحلي من النفط الخام، كذلك نمو الواردات والتي بلغت ما نسبتها 24.3%.

وللوقوف على مدى أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد المحلي أظهر مؤشر نسبة حجم التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي **(درجة الانكشاف الخارجي)**، حيث ارتفعت درجة انكشاف الاقتصاد الوطني من 41.1% لعام 2017 إلى 53.2 % لعام 2018.

جدول رقم (24) : حجم التجارة الخارجية خلال الفترة (2017-2018)

" بالمليون دينار"

البند	2017	2018	مقدار التغير	نسبة التغير
الصادرات	26,221.7	41,492.4	15,270.7	58.2
الواردات	14,673.1	18,235.9	3,562.8	24.3
حجم التجارة الخارجية	**40,894.8**	**59,728.3**	**18,833.5**	**46.1**
الناتج المحلي الاجمالي	99,496.2	112,250.0	12,753.8	12.8
درجة الانكشاف (%)	41.1	52.9		

*المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة التخطيط

شكل (8) : حجم التجارة الخارجية و الناتج المحلي الإجمالي
خلال الفترة (2017-2018)

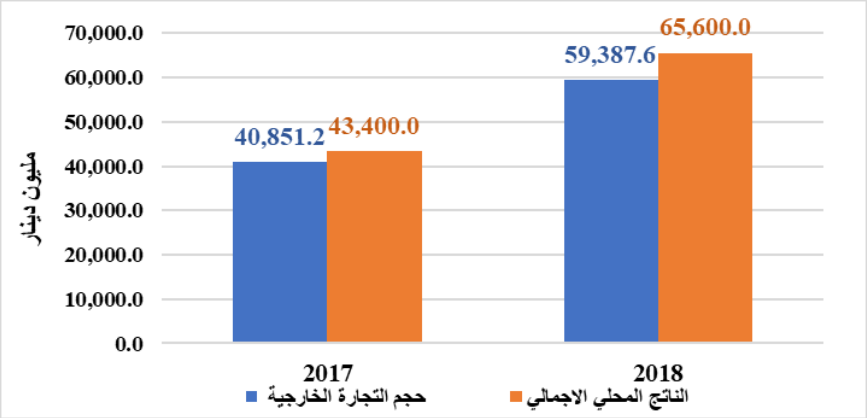

ثانياً: الصادرات:-

يعتمد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على مورد طبيعي ناضب وهو النفط كمصدر أساسي للدخل والذي بدوره يتأثر بظروف الأسواق العالمية للنفط حيث شكلت الصادرات النفطية لعام 2018 مانسبته 95.4% من اجمالي الصادرات، مما قد يعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمات قوية نتيجة التغيرات الكبيرة والمفاجئة في أسواق النفط الدولية.

فمن خلال البيانات المتاحة الواردة بالجدول رقم (24) يلاحظ الارتفاع الكبير في الصادرات الوطنية للعام موضوع التقرير والبالغ نحو 13,011.4 مليون دينار لتصل إلى 40,999.8 مليون دينار، مقابل 27,988.4 مليون دينار خلال عام 2017، وذلك بفعل التغيرات التي صاحبت أسواق النفط الدولية في عام 2018، المتمثلة في إرتفاع أسعار النفط مصحوبة بزيادة في الكميات المنتجة من النفط الخام الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات.

التركيب السلعي للصادرات:

يتضح من البيانات بالجدول رقم (25) مدى استحواذ صادرات الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات خلال عام 2018، لتصل إلى نحو 39,112.5 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 95.4% من اجمالي الصادرات .

وجاءت صادرات السلع غير المصنفة على أساس النوع في المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية لتشكل 2.8% من اجمالي الصادرات، فيما لم تشكل باقي السلع المصدرة سوى 1.8% من إجمالي الصاردات. الأمر الذي يبين عدم تنوع الصادرات الوطنية نتيجة ضعف هيكل الانتاج المحلي وهو ما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

التوزيع الجغرافي للصادرات:

أظهرت البيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية الواردة بالجدول رقم (26) الأهمية النسبية العالية التي تحظى بها الصادرات الليبية لدول الاتحاد الاوروبي، إذ بلغت نسبة 65.7% لتصل 26,955.8 مليون دينار من اجمالي الصادرات خلال العام موضوع التقرير، ويعود سبب ارتفاع الأهمية النسبية للصاردات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي (منطقة اليورو) إلى خصائص اقتصادات هذه البلدان على اعتبارها بلدان صناعية تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخام.

فيما شكلت الصادرات للبلدان الاسيوية واقطار جامعة الدول العربية ما نسبته 24.4% و5.1% من اجمالي الصاردات الوطنية، لتبلغ 9,997.2 مليون دينار و2,074.1 مليون دينار على التوالي.

جدول رقم (25): التركيب السلعي للصادرات (2017–2018)

" بالمليون دينار"

اقسام السلع	2017	2018	الاهمية النسبية
مواد غذائية وحيوانات حية	67.4	61.5	0.1
مشروبات وتبغ	0.3	0.5	0.0
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	335.3	324.6	0.7
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	24,924.4	39,112.5	95.4
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0.1	0.2	0.0
مواد كيماوية	126.8	152.8	0.4
مصنوعات صنفت على اساس المواد التي صنعت منها	148.6	216.2	0.5
الات ومعدات نقل	42.0	39.3	0.1
مصنوعات مختلفة	2.1	11.5	0.0
سلع غير مصنفة على اساس النوع	2,341.4	1,130.8	2.8
المجموع	**27,988.4**	**40,999.8**	**100.0**

*المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة التخطيط

جدول رقم (26): التوزيع الجغرافي للصادرات (2017– 2018)

" بالمليون دينار"

المنطقة	2017	النسبة من اجمالى الصادرات	2018	النسبة من اجمالي الصادرات
		(%)		(%)
مجموعة دول الاتحاد الاوربى	18,979.2	67.8	26,955.8	65.7
أقطار جامعة الدول العربية	2,657.2	9.5	2,074.1	5.1
دول اسيوية	4,475.8	16.0	9,997.2	24.4
دول أوربية أخرى	381.2	1.4	249.6	0.6
بلدان إفريقية	15.7	0.1	24.3	0.1
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	1,447.8	5.2	1,428.0	3.5
أستراليا ونيوزيلندا	31.5	0.1	270.8	0.7
مجموع الصادرات	**27,988.4**	**100.0**	**40,999.8**	**100.0**

*المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة التخطيط

شكل رقم (9): التوزيع الجغرافي والتركيب السلعي للصادرات (2018)

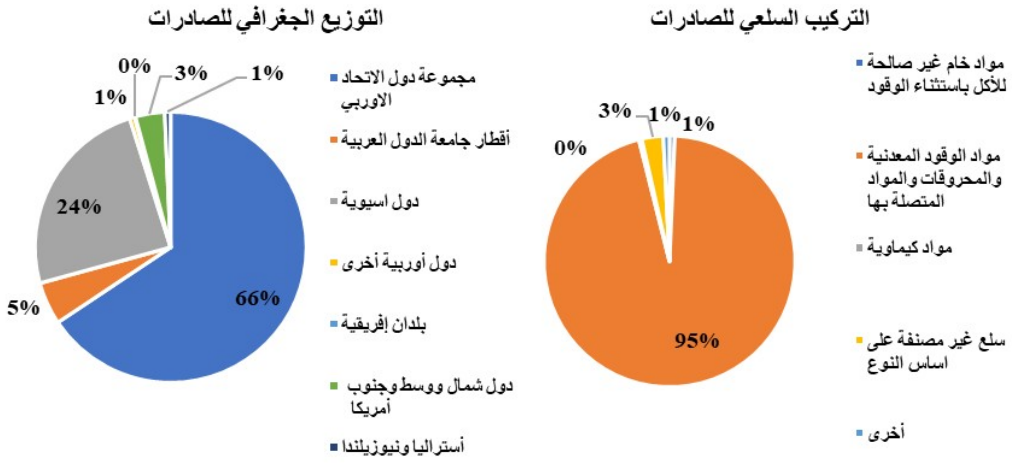

ثالثاً: الواردات:

يعتمد السوق المحلي في تلبية احتياجات كافة القطاعات والافراد من السلع الاستهلاكية والرأسمالية كالآلات والمعدات والمواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للعملية الانتاجية، على الأسواق الخارجية، وإذ ما نظرنا للاقتصاد الوطني نلاحظ أن الواردات شكلت ما نسبة 14.6% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2018.

هذا وقد بلغت الواردات خلال العام موضوع التقرير 18,387.8 مليون دينار مقابل 12,862.8 مليون دينار عام 2017، مسجلة بذلك أرتفاعاً بلغ 5,525.0 مليون دينار.

التركيب السلعي للواردات:

احتلت واردات الالات ومعدات النقل المرتبة الاولى من اجمالي الواردات خلال عام 2018، حيث شكلت ما نسبته 23.6% من اجمالي الواردات فيما احتلت المواد الغذائية والحيوانات الحية المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية لتشكل 21.7%. وهذا يدل على مدى ضعف الانتاج المحلي وعجز السوق المحلي في توفير العديد من السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد مما يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي.

وجاءت واردات كل من مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها ومصنوعات صنفت على أساس المواد التي صنعت منها والمصنوعات المختلفة في المرتبة الموالية مشكلة بذلك ما نسبته 16.3%، 11.6% و11.3% من اجمالي الواردات على التوالي. فيما شكلت واردات المواد الكيماوية، المشروبات والتبغ، الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية ما نسبته 9.1% و3.2 % و1.4 % من اجمالي الواردات على التوالي، فيما لم تتعدى الواردات الأخرى نسبة 1.8% من اجمالي الواردات.

التوزيع الجغرافي للواردات:

تعد بلدان الاتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي لواردات ليبيا حيث بلغت أهميتها النسبية 40.5% من اجمالي الواردات خلال عام 2018 لتصل إلى 7,449.3 مليون دينار ويعود ذلك إلى الجوار الجغرافي الذي يلعب دوراً رئيسياً في زيادة حجم المبادلات التجارية بين ليبيا

ودول منطقة اليورو ، فيما شكلت الدول الاسيوية واقطار جامعة الدول العربية و الدول الاوروبية الأخرى ما نسبته 28.0% و21.4% و5.5% من اجمالي الواردات لنفس الفترة على التوالي .وتشير البيانات إلى ضعف المبادلات التجارية بين ليبيا ودول شمال ووسط وجنوب أمريكيا وأستراليا ونيوزيلندا حيت لم تتعدى نسبة 4.4% و 0.2% من اجمالي الواردات خلال عام 2018.

جدول رقم (27): التركيب السلعي للواردات (2017– 2018)

" بالمليون دينار"

اقسام السلع	2017	2018	الاهمية النسبية
مواد غذائية وحيوانات حية	3,218.3	3,981.2	21.7
مشروبات وتبغ	546.9	586.7	3.2
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	211.6	263.7	1.4
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	2,187.0	3,005.3	16.3
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	272.5	248.2	1.4
مواد كيماوية	1,131.8	1,679.3	9.1
مصنوعات صنفت على اساس المواد التي صنعت منها	1,420.5	2,127.3	11.6
الات ومعدات نقل	2,323.7	4,347.0	23.6
مصنوعات مختلفة	1,489.3	2,072.5	11.3
سلع غير مصنفة على اساس النوع	61.3	76.7	0.4
المجموع	**12,862.8**	**18,387.8**	**100.0**

*المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة التخطيط

جدول رقم (28) : التوزيع الجغرافي للواردات (2017 – 2018)

" بالمليون دينار"

المنطقة	2017	النسبة من اجمالي الواردات	2018	النسبة من اجمالي الواردات
		(%)		(%)
مجموعة دول الاتحاد الاوربي	5,712.7	44.4	7,449.3	40.5
أقطار جامعة الدول العربية	2,381.4	18.5	3,938.0	21.4
دول اسيوية	3,550.4	27.6	5,150.5	28.0
دول أوربية أخرى	666.5	5.2	1,014.6	5.5
بلدان إفريقية	14.5	0.1	2.8	0.0
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	494.1	3.8	803.0	4.4
أستراليا ونيوزيلندا	43.2	0.3	29.6	0.2
مجموع الواردات	**12,862.8**	**100.0**	**18,387.8**	**100.0**

*المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة التخطيط

شكل رقم (10): التوزيع الجغرافي والتركيب السلعي للواردات (2018)

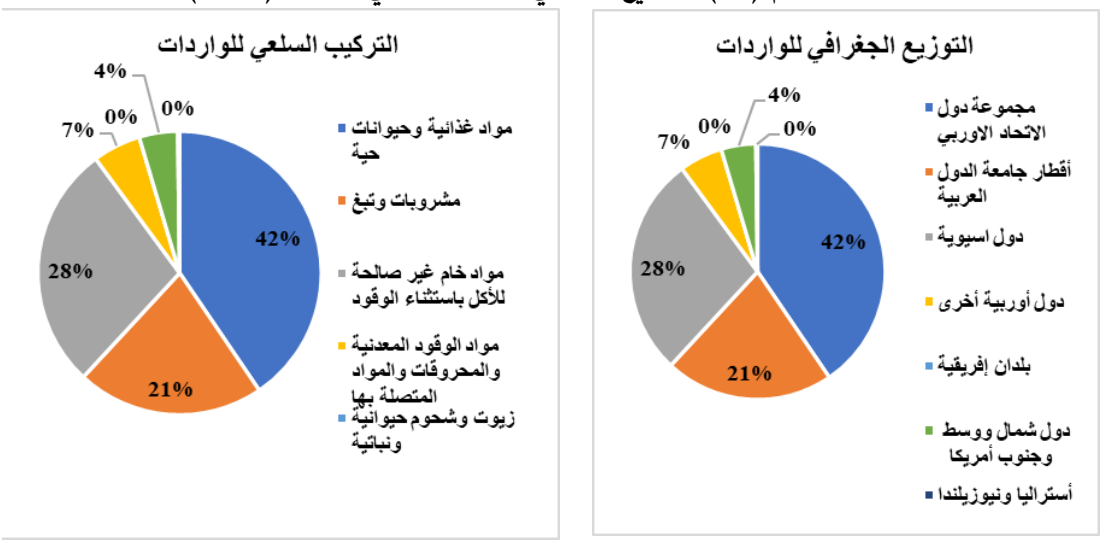

التطورات النقدية

1. القاعدة النقدية:

شهدت القاعدة النقدية خلال عام 2018 انخفاضاً بنسبة 2.8%، أو ما مقداره 1.8 مليار دينار، أي من 63.2 مليار دينار في نهاية عام 2017 إلى 61.4 مليار دينار في نهاية عام 2018، وقد تركز هذا الانخفاض في التغير الذي طرأ على مكونات القاعدة النقدية والتي تشمل كل من النقد بخزائن المصارف، النقد لدى الجمهور، ودائع المصارف التجارية تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، حيث انخفضت الودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي وهي المكون الأساسي للقاعدة النقدية (رصيد الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي، ورصيد حساب المقاصة) من نحو 30.8 مليار دينار في نهاية عام 2017 إلى 25.0 مليار دينار في نهاية عام 2018، بنسبة 18.8%، أو ما مقداره 5.8 مليار دينار، في حين ارتفع رصيد النقدية لدى الجمهور بنسبة 12.5%، أي من 30.9 مليار دينار في نهاية عام 2017 إلى 34.7 مليار دينار في نهاية عام 2018، كما ارتفعت العملة بخزائن المصارف التجارية من 537.8 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى 1,573.6 مليون دينار في نهاية عام 2018، أي بنسبة 192.6%، وترجع هذه الزيادة في رصيد العملة بخزائن المصارف إلى اجراءات فرض رسم على بيع النقد الاجنبي ورفع القيود التي كانت مفروضة مما شجع على توسع المصارف في بيع النقد الاجنبي خلال الربع الاخير من عام 2018 وزيادة حجم الايداعات النقدية. أما فيما يتعلق بودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، فقد ارتفعت من 1.5 مليار دينار في نهاية عام 2017 إلى 1.6 مليار دينار في نهاية عام 2018، أي بنحو 109.4 مليون دينار، أو ما نسبته 7.2%.

العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:

بتحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية، فقد كان لصافي الأصول الأجنبية أثر توسعي على القاعدة النقدية، حيث ارتفعت بنحو 10.6 مليار دينار، أو ما نسبته 10.1%، في

حين كان لصافي الأصول المحلية أثر انكماشي على هذه القاعدة بانخفاض قدره 12.4 مليار دينار، أو ما نسبته 30.1% في نهاية عام 2018، كما يتضح من الجدول التالي.

جدول رقم (29): القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

" مليون دينار"

البيان	2016	2017	2018	مقدار التغير	نسبة التغير
القاعدة النقدية:	**54,597.6**	**63,199.9**	**61,400.3**	**-1,799.6**	**-2.8**
أ -العملة خارج المصارف	**27,103.2**	**30,865.2**	**34,732.6**	**3,867.4**	**12.5**
ب-الاحتياطيات الاولية للمصارف التجارية:	**25,374.2**	**30,805.6**	**25,029.2**	**-5,776.4**	**-18.8**
- نقدية في الصندوق	594.7	537.8	1,573.6	1,035.8	192.6
- ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	24,779.5	30,267.8	23,455.6	-6,812.2	-22.5
ج - ودائع المؤسسات العامة لدى م.ل.م	**2,120.2**	**1,529.1**	**1,638.5**	**109.4**	**7.2**
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:	**54,597.6**	**63,199.9**	**61,400.3**	**-1,799.6**	**-2.8**
أ- **صافي الأصول الأجنبية**	**98,872.7**	**104,350.9**	**114,926.7**	**10,575.8**	**10.1**
ب- **صافي الأصول المحلية:**	**(44,275.1)**	**(41,151.0)**	**(53,526.4)**	**12,375.4**	**30.1**
ج- صافي المستحقات على الخزانة العامة	(2,980.4)	7,844.5	(5,550.9)	-13395.4	-170.8
المستحقات على المصارف التجارية -	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي المستحقات على المؤسسات العامة-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي البنود الأخرى-	(41,294.7)	(48,995.4)	(47,975.5)	1,019.9	-2.1

شكل رقم (11): القاعدة النقدية (2018)

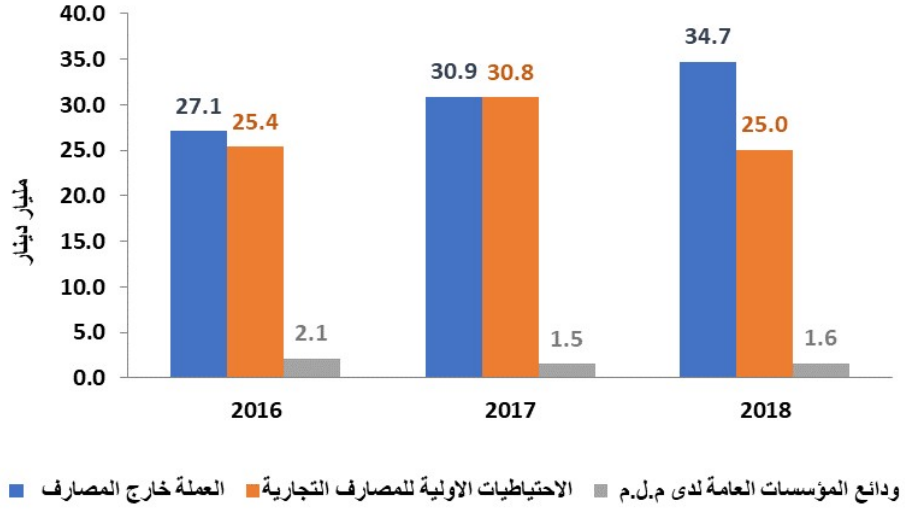

2. عرض النقود:

شهد عرض النقود بالمفهوم الواسع (ع2) أو ما يعرف بالسيولة المحلية في نهاية عام 2018، انخفاضاً بنحو 0.6 مليار دينار، أو ما نسبته 0.6% ليصل إلى 110.7 مليار دينار، مقابل 111.3 مليار دينار في نهاية عام 2017. وقد تركز الانخفاض في عرض النقود (ع1) بنحو 177.4 مليون دينار، أو ما نسبته 0.2% ليصل في نهاية عام 2018 إلى 108,911.7 مليون دينار، مقابل 109,089.1 مليون دينار في نهاية عام 2017، وبالنظر إلى التغير في مكونات عرض النقود (ع1) يلاحظ أن العملة خارج المصارف ارتفعت من 30,865.2 مليون دينار إلى 34,732.6 مليون دينار أو ما مقداره 3,867.4 مليون دينار وبنسبة بلغت 12.5% في نهاية عام 2018، في حين انخفضت الودائع تحت الطلب من 78,223.9 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى 74,179.1 مليون دينار في نهاية عام 2018، أي بنسبة 5.2%، أو ما مقداره 4,044.8 مليون دينار، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 68.1% من عرض النقود (ع1) في حين شكل النقد المتداول خارج المصارف نسبة 31.9%. كما انخفض رصيد شبه النقود بنحو 440.8 مليون دينار، أو ما نسبته 19.6% ليصل إلى 1,808.8 مليون دينار، مقابل 2,249.6 مليون.

وتجدر الاشارة إلى انه نتيجة اقرار فرض رسم على بيع النقد الأجنبي وفقاً لقرار المجلس الرئاسي رقم (1300) لسنة 2018 إبتداء من شهر سبتمبر 2018 ورفع القيود على عمليات بيع النقد الاجنبي، فقد إنعكس ذلك على تراجع عرض النقود خلال الربع الاخير من عام 2018 بشكل ملحوظ بمقدار 13.3 مليار دينار أي من 124.0 مليار دينار نهاية شهر سبتمبر 2018 ليصل إلى 110.7 نهاية شهر ديسمبر 2018، وقد تركز الانخفاض في تراجع في ودائع القطاع الخاص شركات وافراد من 62.5 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2018 إلى 53.9 مليار دينار نهاية شهر ديسمبر من نفس العام. وقد بلغ مضاعف النقود لعام 2018 بالنسبة إلى(ع1) نحو 1.77 مرة، في حين بلغ هذا المضاعف بالنسبة إلى (ع2) نحو 1.80 مرة.

العوامل المؤثرة في عرض النقود:

يلاحظ أن صافي الأصول الأجنبية الذي إرتفع بنسبة 10.9%، أو ما مقداره 11.8 مليار دينار كان له أثر توسعي على عرض النقود، في حين إنخفض صافي الائتمان المحلي بمقدار 13.6 مليار دينار، وكذلك صافي البنود الأخرى الذي انخفض بنسبة 27.0%، كان لهما أثر انكماشي على عرض النقود في نهاية عام 2018.

جدول رقم (30): عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

مليون دينار

البيـان	2016	2017	2018	مقدار التغير	نسبة التغير
1. عرض النقود (ع1):	**94,609.0**	**109,089.1**	**108,911.7**	**-177.4**	**-0.2**
- العملة خارج المصارف	27,103.2	30,865.2	34,732.6	3,867.4	12.5
- ودائع تحت الطلب	67,505.8	78,223.9	74,179.1	-4,044.8	-5.2
2. شبه النقود:	**1,711.9**	**2,249.6**	**1,808.8**	**-440.8**	**-19.6**
عرض النقود (ع2)	**96,320.9**	**111,338.7**	**110,720.5**	**-618.2**	**-0.6**
العوامل المؤثرة في عرض النقود	**96,320.9**	**111,338.7**	**110,720.5**	**-618.2**	**-0.6**
1-صافي الأصول الأجنبية:	**105,146.8**	**107,632.5**	**119,395.0**	**11,762.3**	**10.9**
- المصرف المركزي	98,872.7	104,350.9	114,926.7	10,575.8	10.1
- المصارف التجارية	6,274.1	3,281.6	4,468.3	1,186.7	36.2
2-المستحقات على الخزانة العامة (صافي):	**(11,081.1)**	**(1,515.1)**	**(15,099.4)**	**-13,584.3**	**896.6**
- المصرف المركزي	(2,980.4)	7,844.5	**(5,550.9)**	-13,395.4	-170.8
- المصارف التجارية	(8,100.7)	**(9,359.6)**	**(9,548.5)**	-188.9	2.0
2-المستحقات على القطاعات الأخرى	**19,568.9**	**18,262.1**	**17411.6**	-850.5	**-4.7**

شكل رقم (11): عرض النقود (2018)

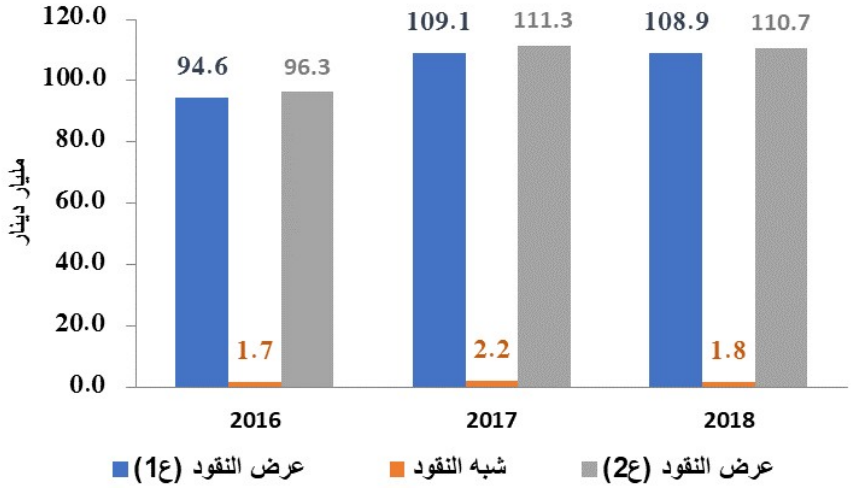

3. سعر صرف الدينار الليبي:

استمر نظام الصرف المطبق في ليبيا على ما هو عليه، حيث يتبع نظام سعر الصرف الثابت، من خلال تثبيت القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بحقوق السحب الخاصة عند 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار. وعلى هذا الاساس تأثر سعر صرف الدينار الليبي بالتغيرات التي طرأت على أسعار صرف العملات الأجنبية وفقاً للوزن الذي تحظى به ضمن سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

اما فيما يخص سعر الصرف في السوق الموازي، فقد ارتفع سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الاجنبية وخاصة بعد الاجراءات التي تم اتخاذها من قبل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني مع مصرف ليبيا المركزي في سبتمبر من عام 2018 في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي والتي من أهمها تخفيف القيود على عمليات شراء النقد الاجنبي للأغراض التجارية والشخصية عن طريق المصارف التجارية مباشرة، والتي بدورها أدت إلى تراجع كبير في متوسط سعر صرف العملات الاجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي من 6.05 دينار لكل دولار في شهر سبتمبر 2018 إلى 4.40 دينار لكل دولار نهاية شهر ديسمبر 2018.

جدول رقم (31): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي
مقابل بعض العملات الرئيسة الدولية

دينار ليبي لكل وحدة

البيان	2016	2017	2018	معدل التغير%
دولار أمريكي	1.4415	1.3562	1.3910	2.6
يورو	1.5076	1.6281	1.5898	2.4
جنيه إسترليني	1.7654	1.8327	1.7646	3.7
فرنك سويسري	1.4055	1.3920	1.4121	1.4
ين ياباني (100 ينا)	1.2358	1.2034	1.2600	4.7
الايوان الصيني	0.2073	0.2084	0.2022	3.0

مصرف ليبيا المركزي

سجل إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2018 (بإستثناء الحسابات النظامية)، ارتفاعاً قدره 15.4 مليار دينار، أو ما نسبته 8.7% ليبلغ نحو 192.5 مليار دينار، مقابل 177.1 مليار دينار في نهاية عام 2017، وفيما يلي تحليل لأهم بنود المركز المالي للمصرف (أصول وخصوم).

أولاً – الأصول:

1. أصول إصدار العملة:

سجلت أصول إصدار العملة ارتفاعاً بنحو 4.9 مليار دينار، أو ما نسبته 15.6% لتصل في نهاية عام 2018 إلى 36.3 مليار دينار، مقابل 31.4 مليار دينار في نهاية عام 2017، وفيما يتعلق بغطاء العملة المصدرة للتداول فقد شكل بند سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات اجنبية ما نسبته 99.9% من إجمالي أصول إصدار العملة، في حين ظل رصيد الذهب النقدي كما هو عليه في نهاية عام 2017 بنحو 46.9 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 0.1% من إجمالي أصول إصدار العملة.

2. أصول العمليات المصرفية:

بلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية في نهاية عام 2018 نحو 156.2 مليار دينار، مقابل 145.7 مليار دينار في نهاية عام 2017، مسجلاً ارتفاعاً بمقدار 10.5 مليار دينار، أي ما نسبته 7.2%. وفيما يلي تحليل لأهم البنود المكونة لأصول العمليات المصرفية:

- **سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل:**

  بلغ رصيد سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2018 نحو 71.8 مليار دينار، مقابل نحو 65.8 مليار دينار في نهاية عام 2017، مسجلاً ارتفاعاً قدره نحو 6.0 مليار دينار، أو ما نسبته 9.1%. ويعزى هذا الارتفاع إلى التحسن الملحوظ في ايرادات النقد الأجنبي.

- **المساهمات والاستثمارات المحلية:**

لم يطرأ أي تغير على رصيد بند المساهمات والاستثمارات المحلية في نهاية عام 2018 ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2017 والبالغ نحو 3.0 مليار دينار.

- **المساهمات والاستثمارات الأجنبية:**

انخفض رصيد المساهمات والاستثمارات الأجنبية في نهاية عام 2018 بنحو 208.2 مليون دينار، أو ما نسبته 1.4% ليصل إلى 14.5 مليار دينار، مقابل 14.7 مليار دينار في نهاية عام 2017.

- **قروض وسلفيات الخزانة العامة:**

بلغ رصيد السلف الممنوحة للخزانة العامة في نهاية عام 2018 نحو 62.4 مليار دينار، مقابل 57.8 مليار دينار في نهاية عام 2017، مظهرا زيادة قدرها 4.5 مليار دينار، أو ما نسبته 7.8%، ويعزى هذا الارتفاع إلى العجز المحقق في الميزانية العامة لعام 2018.

- **الأصول الأخرى:**

بلغ رصيد الأصول الأخرى في نهاية عام 2018 نحو 4.5 مليار دينار، مقابل 4.3 مليار دينار في نهاية عام 2017، مظهراً ارتفاعاً قدره 158.9 مليون دينار، أو ما نسبته 3.7%.

ثانياً-الخصوم:

1. خصوم إصدار العملة:

سجل رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2018 ارتفاعاً بلغ 4.9 مليار دينار أو ما نسبته 15.6%، ليصل إلى نحو 36.3 مليار دينار، مقابل 31.4 مليار دينار في نهاية عام 2017.

2. خصوم العمليات المصرفية:

- الودائع (الحسابات الجارية):

سجل الرصيد الإجمالي للخصوم الإيداعية لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2018 انخفاضاً قدره 8.6 مليار دينار ليصل إلى 105.2 مليار دينار، مقابل 113.8 مليار دينار في نهاية عام 2017، ويعزى ذلك إلى انخفاض رصيد ودائع المصارف التجارية والمصارف المتخصصة بنحو 13.1 مليار دينار، أو ما نسبته 18.0% ليصل في نهاية عام 2018 إلى نحو 59.6 مليار دينار، مقابل 72.7 مليار دينار في نهاية عام 2017. بينما ارتفع رصيد ودائع الخزانة العامة بنحو 1.4 مليار دينار أي ما نسبته 30.3%، ليصل في نهاية عام 2018 إلى 6.0 مليار دينار، مقابل 4.6 مليار دينار في نهاية عام 2017، كذلك ارتفع رصيد الوزارات والهيئات ومراقبة الخدمات المالية بالبلديات بنحو 1.4 مليار دينار، أي ما نسبته 52.1% ليصل إلى 4.0 مليار دينار في نهاية عام 2018، مقابل 2.6 مليار دينار في نهاية عام 2017، وارتفع رصيد ودائع مؤسسات وأجهزة عامة بنحو 797.0 مليون دينار، أي ما نسبته 2.9%، ليصل إلى 28.3 مليار دينار في نهاية عام 2018، مقابل 27.5 مليار دينار في نهاية عام 2017، وسجل رصيد حسابات متنوعة ارتفاعاً بنحو 827.1 مليون دينار، أي ما نسبته 15.0% ليصل إلى 6.3 مليار دينار في نهاية عام 2018، مقابل 5.5 مليار دينار في نهاية عام 2017، كما ارتفع رصيد حسابات مصارف خارجية بنحو 121.2 مليون دينار أي ما نسبته 13.3% ليصل إلى 1.0 مليار دينار في نهاية عام 2018، مقابل 913.4 مليون دينار في نهاية عام 2017.

- رأس المال والاحتياطي العام:

لم يطرأ أي تغير على رصيد رأس المال والاحتياطي العام لمصرف ليبيا المركزي ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2017 والبالغ 1,500.0 مليون دينار.

- الاحتياطيات والمخصصات الأخرى:

سجل بند الاحتياطيات والمخصصات ارتفاعاً بلغ 1.1 مليار دينار، أي ما نسبته 13.6%، ليصل إلى نحو 9.1 مليار دينار في نهاية عام 2018، مقابل 8.0 مليار دينار في نهاية عام 2017.

- **الخصوم الأخرى:**

سجل بند الخصوم الأخرى ارتفاعاً قدره 18.0 مليار دينار، أو ما نسبته 80.2% ليصل في نهاية عام 2018 إلى نحو 40.4 مليار دينار (منها نحو 13.3 مليار دينار رسوم بيع العملة الأجنبية)، مقابل 22.4 مليار دينار في نهاية عام 2017. والجدول التالي يوضح تطور بنود أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي والتغيرات التي طرأت عليها.

جدول رقم (32): أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

"مليون دينار"

البيان	2017	2018	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
الأصول				
أولا: أصول إصدار العملة:-	**31,404.8**	**36,306.6**	**4,901.8**	**15.6**
1- سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية	31,357.9	36,259.7	4,901.8	15.6
2-ذهب نقدي	46.9	46.9	0.0	**0.0**
ثانياً: أصول العمليات المصرفية: -	**145,703.9**	**156,162.8**	**10,458.9**	**7.2**
1-سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية	65,816.0	71,802.0	5,986.0	9.1
2-المساهمات والاستثمارات المحلية	3,029.4	3,029.4	0.0	0.0
3-المساهمات والاستثمارات الأجنبية	14,673.9	14,465.7	-208.2	-1.4
4-الدين العام الممنوح للخزانة العامة:	57,849.4	62,371.6	4,522.2	7.8
- سندات وأذونات الخزانة العامة	0.0	0.0	0.0	-
- قروض وتسهيلات للخزانة العامة	57,849.4	62,371.6	4,522.2	7.8
5-القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:	0.0	0.0	0.0	-
- قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات وأجهزة عامة (محلية، أجنبية)	0.0	0.0	0.0	-
- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية	0.0	0.0	0.0	-
6-الأصول الأخرى	4,335.2	4,494.1	158.9	3.7
اجمالي الأصول	**177,108.7**	**192,469.4**	**15,360.7**	**8.7**
الخصوم				
أولاً: خصوم إصدار العملة: -	**31,404.8**	**36,306.6**	**4,901.8**	**15.6**
1-عملة خارج مصرف ليبيا المركزي	31,403.0	36,306.2	4,903.2	15.6
2-عملة لدى العمليات المصرفية	1.8	0.4	-1.4	-77.8
ثانياً: خصوم العمليات المصرفية: -	**145,703.9**	**156,162.8**	**10,458.9**	**7.2**
1-الودائع (الحسابات الجارية):	113,786.4	105,173.4	-8,613.0	-7.6
- الخزانة العامة	4,565.5	5,950.6	1,385.1	30.3
- المجالس المحلية	2,603.8	3,960.4	1,356.6	52.1
- مؤسسات وأجهزة عامة	27,464.0	28,261.0	797.0	2.9
- المصارف المحلية (تجارية، متخصصة)	72,718.4	59,618.4	-13,100.0	-18.0
- حسابات متنوعة	5,521.3	6,348.4	827.1	15.0
- حسابات مصارف خارجية	913.4	1,034.6	121.2	13.3
2- رأس المال والاحتياطي العام	1,500.0	1,500.0	0.0	0.0
3- احتياطيات ومخصصات أخرى	7,976.0	9,060.9	1,084.9	13.6
4- الخصوم الأخرى	22,441.5	40,428.5	17,987.0	80.2
اجمالي الخصوم	**177,108.7**	**192,469.4**	**15,360.7**	**8.7**

المصارف التجارية

شهدت البيانات المالية للمصارف التجارية نهاية عام 2018 بعض التغيرات الإيجابية مقارنة عما كانت عليه عام 2017 وذلك على النحو التالي:

- إرتفع إجمالي أصول المصارف التجارية (باستثناء الحسابات النظامية) من 116.5 مليار دينار في نهاية عام 2017 إلى نحو117.1 مليار دينار في نهاية عام 2018، أي بمعدل نمو قدره 0.5%، وقد شكلت الأصول السائلة البالغة نحو 87.0 مليار دينار من إجمالي الأصول ما نسبته 74.3%، مقارنة بمانسبته 73.0 % عن ما كانت عليه في عام 2017.
- إنخفض إجمالي ودائع المصارف التجارية (تحت الطلب وشهادات الإيداع) لدى المصرف المركزي بما فيها الإحتياطي الإلزامي من 79.8مليار دينار في نهاية عام 2017 إلى نحو77.1 مليار دينار في نهاية عام 2018.

ومن خلال تحليل ومقارنة رصيد هذا البند بما هو ظاهر بسجلات مصرف ليبيا المركزي فقد لوحظ وجود فروقات بنحو 28.0 مليار دينار، وذلك نتيجة إلى قيام بعض المصارف بالإيداع في حساباتها لدى فرع المصرف المركزي بالبيضاء، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على سلامة ودقة العديد من المؤشرات المالية والنقدية.

- إنخفض اجمالي الإئتمان الممنوح من المصارف التجارية من 17.4 مليار دينار في نهاية عام 2017 إلى 16.4 مليار دينار في نهاية عام 2018 ، أي بمعدل إنخفاض 5.7%، حيث لوحظ إنخفاض معدل منح الإئتمان بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2013، وإضافة إلى الظروف السياسية والإقتصادية، وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى اجمالي الخصوم الإيداعية ما نسبته 17.6%، كما شكلت من اجمالي الأصول ما نسبته 14.1%، وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2018 ما قيمته 11.3 مليار دينار، وما نسبته 69.0% من إجمالي القروض والتسهيلات الإئتمانية، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 31.0% والتي بلغت قيمتها نحو 5.1 مليارات دينار.
- بلغت نسبة تغطية مخصص الديون المشكوك فيها لإجمالي الإئتمان الممنوح نسبة 19.0% في نهاية عام 2018 مقابل 17.4 % في نهاية عام 2017.

- إنخفضت ودائع العملاء لدى المصارف التجارية من 95.9 مليار دينار في نهاية عام 2017 إلى 93.7 مليار دينار في نهاية عام 2018، أي بمعدل 2.4%، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 85.5% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل ما نسبته 14.0% فقط من إجمالي الودائع، وشكلت ودائع الادخار ما نسبته 0.5% فقط من إجمالي الودائع.

وفيما يتعلق بتوزيع إجمالي الودائع حسب القطاعات فقد بلغت ودائع القطاع الخاص في نهاية عام 2018 ما قيمته 53.9 مليار دينار، وما نسبته 57.6% من إجمالي الودائع، فيما شكل رصيد ودائع القطاع العام والحكومي النسبة الباقية وقدرها 42.4% أي ما قيمته 39.7 مليار دينار من إجمالي الودائع، منها 29.7 مليار دينار ودائع لشركات ومؤسسات القطاع العام ونحو 10.0 مليار دينار ودائع حكومية.

- إرتفع إجمالي حقوق الملكية لدى المصارف التجارية من 5.1 مليار دينار في نهاية عام 2017 إلى 5.4 مليار دينار في نهاية عام 2018، وبمعدل نمو بلغ 5.2%.

- إرتفع صافي أرباح المصارف التجارية قبل خصم المخصصات والضرائب خلال عام 2018 بمعدل 141.6% لتصل إلى 1,122.2 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال عام 2017 والتي بلغت نحو 464.4 مليون دينار. حيث جاءت هذه الزيادة في الأرباح نتيجة لتحقيق المصارف التجارية لإيرادات هامة من عمولات بيع وتحويل العملة الأجنبية وكذلك من رفع أسعار الخدمات المصرفية عموماً.

تحليل الميزانية المجمعة للمصارف التجارية:

أولاً: جانب الأصـول

1- النقدية:

أ- النقدية بالخزائن و حسابات المقاصة:

إنخفض رصيد النقدية بالخزائن وحسابات المقاصة بمقدار 674.1 مليون دينار وبمعدل 9.7%، لتصل إلى6,253.0 مليون دينار في نهاية عام 2018، مقابل 6,927.1 مليون دينار في نهاية عام 2017، حيث تركز هذا الارتفاع في حسابات المقاصة، في حين

شهدت النقدية بخزائن المصارف إرتفاعاً بمقدار 1,034.9 مليون دينار، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (33): نقدية بالخزائن

" مليون دينار"

البيان	2017	2018	معدل التغير %
النقدية بالخزائن :	547.2	1,582.1	189.1
عملة محلية	537.8	1,573.6	192.6
عملة أجنبية	9.4	8.4	-10.6
المقاصة بين المصارف	4,245.9	2,191.1	-48.4
المقاصة بين الفروع	2,134.0	2,479.9	16.2
الإجمالي	**6,927.1**	**6,253.0**	-9.7

شكل (12)

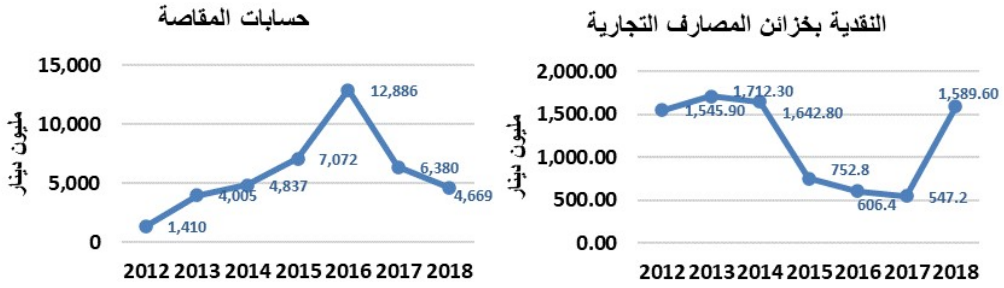

ب- الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى:

بلغ رصيد ودائع المصارف لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى وفيما بينها 85,349.3 مليون دينار في نهاية عام 2018، مقابل 84,263.2 مليون دينار في نهاية عام 2017، أي بمعدل نمو قدره 1.3%، وتركز هذا الإرتفاع في رصيد الودائع تحت الطلب لدى المراسلين بالخارج بمقدار 2,354.6 مليون دينار، في حين إنخفضت الودائع لدى المصرف المركزي (تحت الطلب وشهادات الإيداع) بنسب 1.4% و 6.4% على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى ان رصيد شهادات الإيداع لدى المصرف المركزي سجل نحو 24,716.9 مليون دينار في نهاية عام 2018.

وفيما يلي بيان بأرصدة وودائع المصارف لدى الغير كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (34): الارصدة والودائع

"مليون دينار"

البيان	2017	2018	معدل التغير %
ودائع تحت الطلب لدى:	**56,945.4**	**59,454.9**	**4.4**
- المصرف المركزي	53,136.0	52,385.4	-1.4
- المصارف المحلية	1,012.5	1,030.0	1.7
- المصرف الليبي الخارجي	874.2	1,762.1	101.6
- المراسلين بالخارج	1,922.7	4,277.3	122.5
ودائع زمنية:	**27,317.8**	**25,894.4**	**-5.2**
- المصرف المركزي (شهادات الإيداع)	26,415.7	24,716.9	-6.4
- المصارف المحلية	0.0	0.0	-
- المصرف الليبي الخارجي	0.0	459.4	-
- المراسلين بالخارج	902.1	718.1	-20.4
الإجمالي	**84,263.2**	**85,349.3**	**1.3**

شكل رقم (13): ودائع المصارف لدى الغير

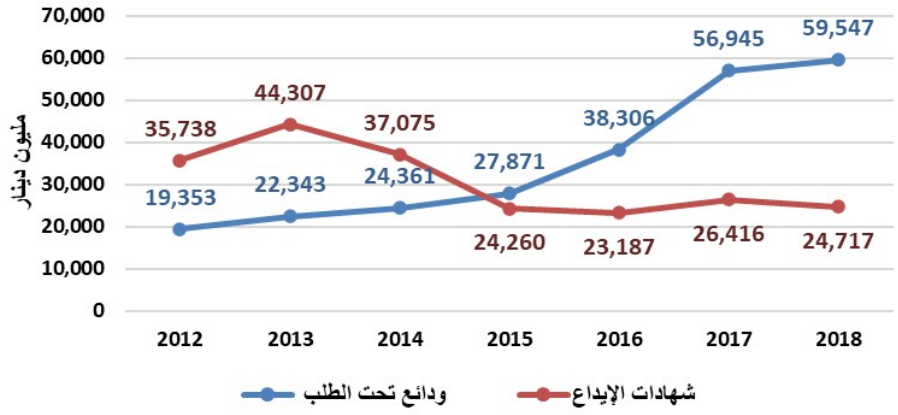

1- الإستثمارات

سجل إجمالي رصيد بند الإستثمارات في المصارف التجارية نهاية عام 2018 نحو 1,456.5 مليون دينار، مقابل 1,311.5 مليون دينار في نهاية عام 2017، بمعدل نمو 11.1%.

الجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (35): الاستثمارات في المصارف التجارية

مليون دينار

البيان	2017	2018	معدل التغير %
سندات وأذونات الخزانة	500.0	500.0	–
إستثمارات أخرى	811.5	956.5	17.9
الإجمالي	**1,311.5**	**1,456.5**	**11.1**

شكل رقم (14): رصيد بند الاستثمارات

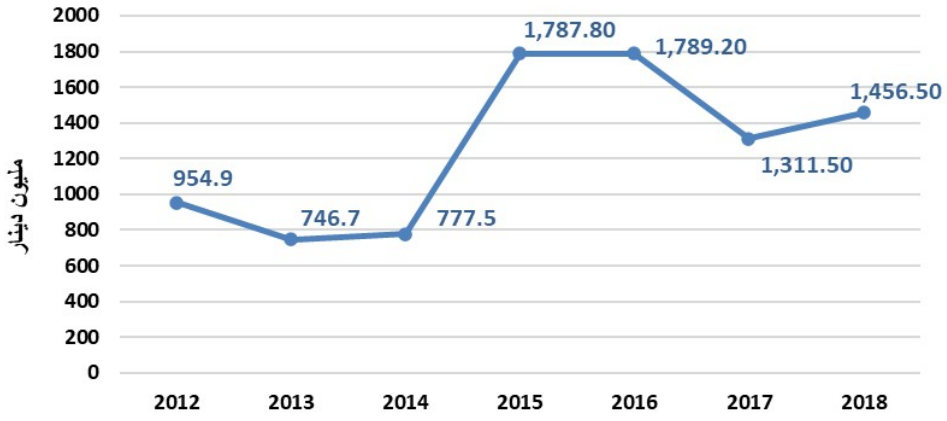

2- القروض والتسهيلات الائتمانية

شهد رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية نمواً ملحوظاً خلال الأعوام (2012 – 2015)، إلا أن هذا الرصيد انخفض منذ عام 2016، نتيجة إلى تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية رقم (1) لعام 2013، الذي منع المصارف من توظيف أموالها في منح القروض والتسهيلات بالفوائد، حيث بلغ رصيد القروض والتسهيلات

الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية نحو 16,448.3 مليون دينار في نهاية عام 2018، مقابل 17,446.6 مليون دينار في نهاية عام 2017.

ومن جانب أخر بلغت نسبة مخصص تغطية الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض والتسهيلات نحو 19.0% في نهاية عام 2018، مقابل ما نسبته 17.4% في نهاية عام 2017، كما شكّل إجمالي القروض والتسهيلات ما نسبته 14.0% من إجمالي الأصول ونسبة 17.6% من إجمالي الودائع في نهاية عام 2018، وهى نسب منخفضة جداً تعكس ضعف المناخ الاستثماري.

وفيما يلي بيان تفصيلي لرصيد القروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف التجارية:

جدول رقم (36): القروض والتسهيلات الائتمانية

"مليون دينار"

البيان	2017	2018	معدل التغير %
سلفيات والسحب على المكشوف	4,514.5	4,354.0	-3.6
السلف الإجتماعية *	4,912.5	3,988.7	-18.8
القروض الأخرى	8,019.6	8,105.6	1.1
إجمالي القروض والتسهيلات	**17,446.6**	**16,448.3**	-5.7
مخصص الديون	3,040.8	3,126.4	2.8
صافي القروض والتسهيلات	**14,405.8**	**13,321.9**	-7.5

*تشمل رصيد قروض المرابحة للأفراد

شكل رقم (15): رصيد القروض الممنوحة

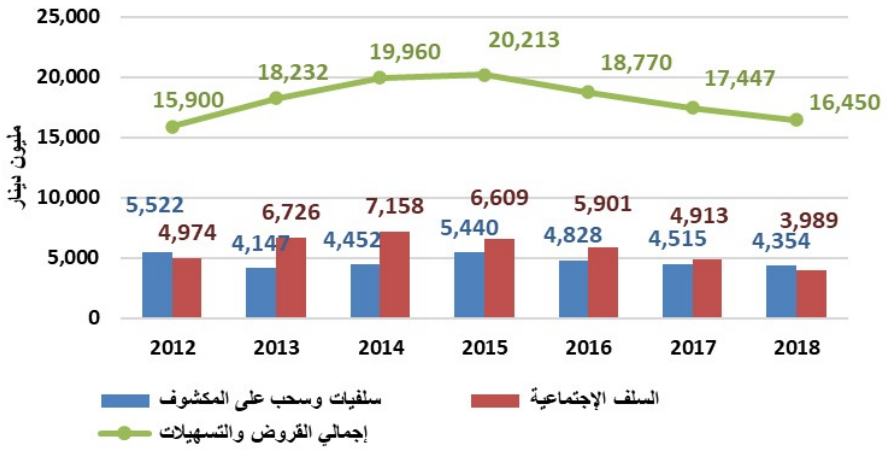

ومن ناحية أخرى، بلغ رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، في نهاية عام 2018 ما نسبته 69.0% من إجمالي القروض والتسهيلات بقيمة 11,347.4 مليون دينار، فيما شكل رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية وهي 31.0% بقيمة 5,100.9 مليون دينار.

والجدول التالي يوضح تطور رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع العام والخاص:

جدول رقم (37): القروض الممنوحة للقطاعين العام والخاص

مليون دينار

البيان	2017	2018	معدل التغير %
القروض الممنوحة للقطاع العام	5,578.9	5,100.9	-8.6
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	11,867.7	11,347.4	-4.4
الإجمالي	**17,446.6**	**16,448.3**	-5.7

شكل رقم (16): رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة حسب القطاع

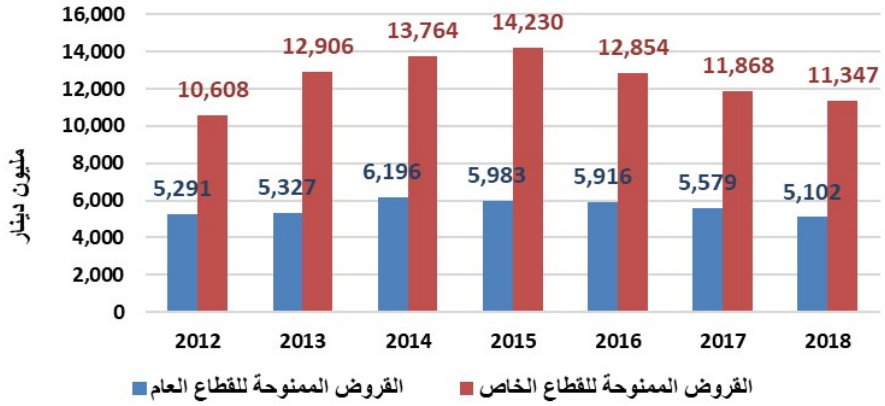

3 – الأصول الثابتة والأصول الأخرى

بلغ رصيد الأصول الثابتة نحو1,608.3 مليون دينار في نهاية عام 2018، مقابل 1,463.2 مليون دينار في نهاية عام 2017، فيما بلغ رصيد الأصول الأخرى نحو

5,947.1 مليون دينار في نهاية عام 2018، مقابل 5,066.0 مليون دينار في نهاية عام 2017.

ثانياً : جانب الخصوم

1- ودائع العملاء لدى المصارف التجارية:

انخفض رصيد ودائع العملاء لدى المصارف التجارية من 95,938.5 مليون دينار في نهاية عام 2017، إلى 93,657.5 مليون دينار في نهاية عام 2018، نتيجة لإنخفاض رصيد الودائع تحت الطلب بمقدار 4,789.0 مليون دينار، لتصل إلى 80,038.6 مليون دينار في نهاية عام 2018، مقابل 84,827.6 مليون دينار في نهاية عام 2017، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (38): ودائع العملاء لدى المصارف التجارية

"مليون دينار"

البيان	2017	2018	معدل التغير %
الودائع تحت الطلب	84,827.6	80,038.6	-5.6
الودائع لأجل	10,519.2	13,115.5	24.7
الودائع الإدخارية	591.7	503.4	-14.9
الإجمالي	**95,938.5**	**93,657.5**	**-2.4**

شكل رقم (17): تصنيف ودائع العملاء لدى المصارف التجارية حسب نوعية الوديعة

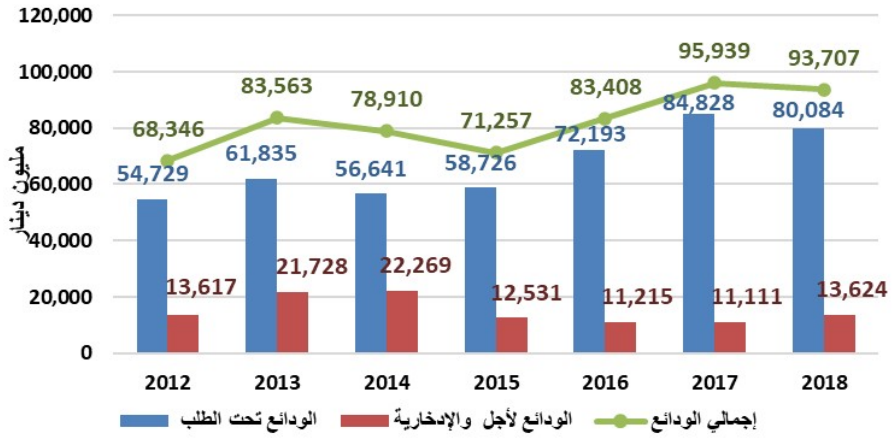

أما فيما يخص تصنيف الودائع، فقد سجل رصيد ودائع القطاع الخاص إنخفاضاً بمقدار 1,318.0 مليون دينار ، لتصل في نهاية عام 2018 إلى نحو53,909.7 مليون دينار، مقابل 55,227.7 مليون دينار في نهاية عام 2017، كما إنخفض أيضاً رصيد ودائع القطاع العام والقطاع الحكومي لتصل إلى 39,747.8 مليون دينار، منها 10,048.5 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق الضمان الإجتماعي، صندوق الإنماء الإقتصادي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والإستثمار، مقابل 40,710.8 مليون دينار في نهاية عام 2017 كودائع للقطاع العام والقطاع الحكومي، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (39): ودائع الحكومة والقطاع العام والخاص

"مليون دينار"

البيان	2017	2018	معدل التغير %
ودائع الحكومة والقطاع العام	**40,710.8**	**39,747.8**	**-2.4**
- ودائع حكومية	9,234.8	10,048.5	8.8
- ودائع القطاع العام	31,476.0	29,699.3	-5.6
ودائع القطاع الخاص	**55,227.7**	**53,909.7**	**-2.4**
- الأفراد	36,295.4	33,717.5	-7.1
- أخرى	18,932.3	20,192.2	6.7
الإجمالي	**95,938.5**	**93,657.5**	**-2.4**

شكل رقم (18): تصنيف ودائع العملاء لدى المصارف التجارية حسب القطاع

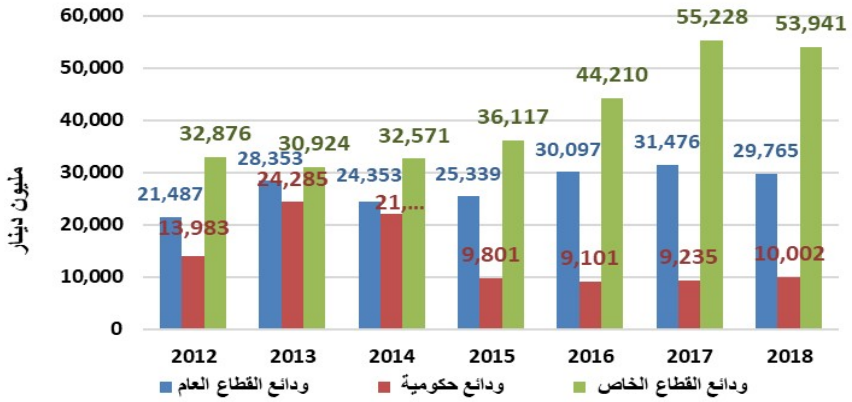

2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 503.4 مليون دينار في نهاية عام 2018، مقابل 368.5 مليون دينار في نهاية عام 2017، وتعزى هذه الزيادة إلى تأخر تسوية الحسابات لبعض المصارف مع المصارف المراسلة بالخارج.

جدول رقم (40): الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج

"مليون دينار"

البيان	2017	2018	معدل التغير %
الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج	368.5	503.4	36.6

شكل رقم (19): الحسابات المصارف التجارية المكشوفة لدى المراسلين بالخارج

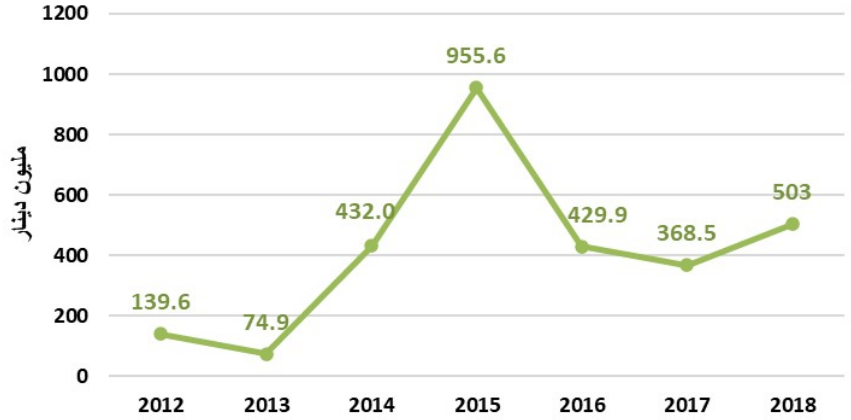

3- حقوق الملكية والأرباح:

- **رأس المال المدفوع:** إرتفع رأس المال المدفوع من 3,806.4 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى 3,904.4 مليون دينار في نهاية عام 2018.

الإحتياطيات والأرباح: إرتفع رصيد الإحتياطيات والأرباح من 1,755.0 مليون دينار في نهاية عام 2017، ليصل إلى 2,568.2 مليون دينار في نهاية عام 2018، ويعزى ذلك إلى إرتفاع الأرباح المحتجزة والأرباح المرحلة، وتجدر الإشارة إلى أن المصارف التجارية خلال العام 2018 سجلت أرباحاً قياسية بنحو 1,122.2 مليون دينار، مقارنة عما كانت

عليه في السابق هذه الزيادة في الأرباح نتيجة لتحقيق المصارف التجارية لإيرادات هامة من عمولات بيع وتحويل العملة الأجنبية وكذلك من رفع أسعار الخدمات المصرفية.

والجدول التالي يوضح تطور رصيد حسابات رأس المال والإحتياطيات:

جدول رقم (41): حقوق الملكية والارباح

"مليون دينار"

البيان	2017	2018	معدل التغير %
رأس المال المدفوع	3,806.4	3,904.4	2.6
الإحتياطي القانوني	346.1	352.9	2.0
إحتياطيات غير مخصصة	31.9	32.0	0.3
أرباح العام	464.6	1,122.2	141.5
الأرباح المرحّلة والأرباح القابلة للتوزيع	912.4	1,061.1	16.3
الإجمالي	**5,561.4**	**6,472.6**	**16.4**

شكل رقم (20): حقوق الملكية والارباح في المصارف التجارية

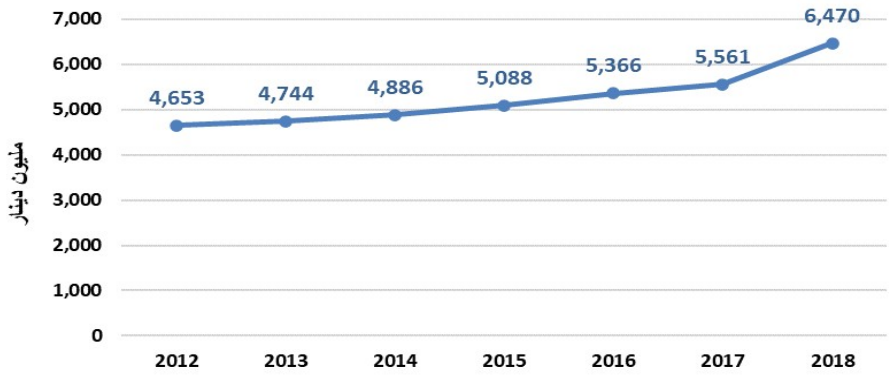

شكل رقم (21): أرباح المصارف التجارية قبل خصم المخصصات والضرائب

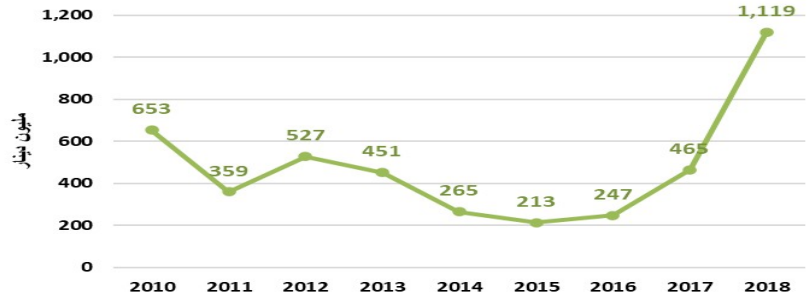

2- المخصصات:

سجل رصيد المخصصات إرتفاعاً بمقدار 154.6 مليون دينار في نهاية عام 2018 إلى 4,627.6 مليون دينار، مقابل 4,473.0 مليون دينار في نهاية عام 2017، نتيجة الزيادة في بندي مخصص الديون المشكوك في تحصيلها و مخصص إستهلاك الأصول الثابتة، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (42): المخصصات

"مليون دينار"

البيان	2017	2018	معدل التغير %
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,040.8	3,126.4	2.8
مخصص إستهلاك الأصول الثابتة	687.3	745.2	8.4
مخصصات عامة	738.2	753.2	2.0
مخصص تقييم أسعار الصرف	6.7	2.8	-58.2
الإجمالي	**4,473.0**	**4,627.6**	**3.5**

شكل رقم (22): رصيد مخصص الديون

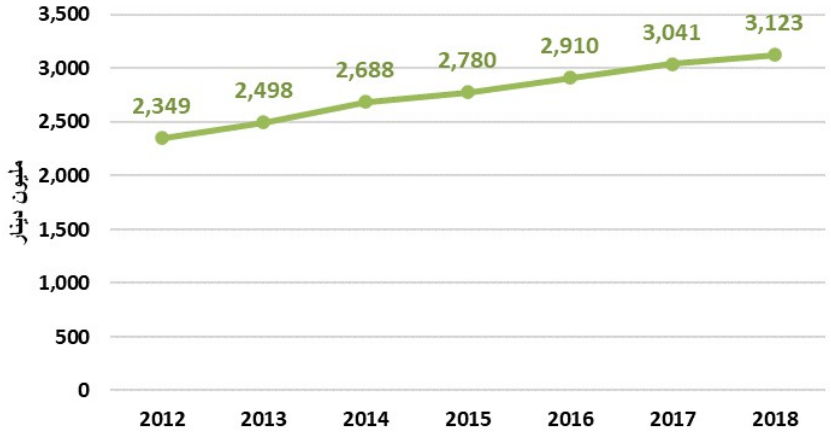

3- متنوعات وخصوم أخرى:

بلغ رصيد متنوعات وخصوم أخرى 12,304.7 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقابل 10,504.2 مليون دينار في نهاية عام 2017.

الحسابات خارج الميزانية (الحسابات النظامية):

ارتفع رصيد الحسابات خارج الميزانية للمصارف التجارية في نهاية عام 2018 إلى نحو 48,160.2 مليون دينار مقابل 46,534.6 مليون دينار في عام 2017، وتركز هذا الإرتفاع في الإعتمادات المستندية و المستندات برسم التحصيل، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (43): رصيد الحسابات خارج الميزانية

"مليون دينار"

البيان	2017	2018	معدل التغير %
الإعتمادات المستندية *	29,735.8	30,885.0	3.9
خطابات الضمان *	13,272.5	12,900.3	-2.8
المستندات برسم التحصيل	710.1	1,368.4	92.7
أخرى	2,816.4	3,006.5	6.7
الإجمالي	**46,534.9**	**48,160.2**	**3.5**

* محلية وخارجية

شكل رقم (23): الحسابات خارج الميزانية

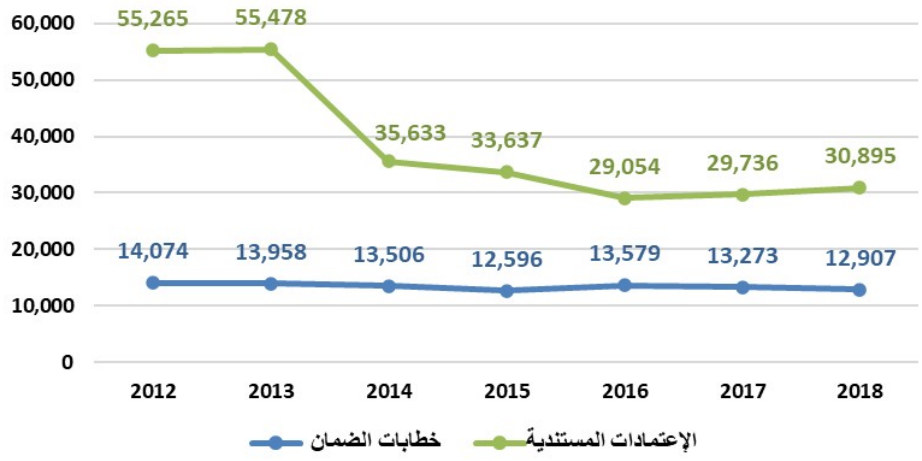

المصرف الليبي الخارجي

تشير بيانات المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي نهاية عام 2018، إلى إنخفاض إجمالي الأصول داخل الميزانية بنحو 2,329.3 مليون دولار ليصل إلى 17,853.4 مليون دولار، مقابل 20,182.7 مليون دولار في نهاية عام 2017، أي بمعدل إنخفاض 11.5%، وفيما يلي تحليل البنود الرئيسية للميزانية:

أولاً : جانب الأصول

1- نقدية وأرصدة لدى الغير:

إنخفض رصيد النقدية والأرصدة لدى المصارف في مُجمله بمعدل 9.1% وبمبلغ 1,319.8 مليون دولار، ليصل رصيده إلى 13,130.1 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل 14,449.9 مليون دولار في نهاية عام 2017، يوضح الجدول التالي أهم التطورات التي طرأت على النقدية والأرصدة وودائع لأجل لدى الغير:

جدول رقم (44): النقدية والارصدة وودائع لأجل لدى الغير

"مليون دولار"

البيان	2017	2018	معدل التغير (%)
نقدية بالخزينة	4.2	5.6	33.3
أرصدة لدى المصارف:			
- حسابات جارية – مصرف ليبيا	880.8	856.0	-2.8
- حسابات جارية لدى المصارف	1,871.9	2,620.9	40.0
- ودائع لأجل لدى المصارف	11,472.3	9,432.5	-17.8
- شهادات الإيداع	220.7	215.1	-2.5
المجموع	**14,449.9**	**13,130.1**	**-9.1**

2- محافظ إستثمارية مالية تدار بمعرفة الغير:

يمثل هذا البند أرصدة المبالغ التي يستثمرها المصرف في محافظ إستثمارية خارجية تدار من قبل مصارف ومؤسسات إستثمارية دولية، حيث يتم إستثمار أموال المحفظة في أدوات مالية عالية الجودة ، وبلغ رصيد هذا البند 217.1 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل مبلغ 247.8 مليون دولار في نهاية عام 2017.

3- التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير:

بلغ رصيد هذا البند 1,708.2 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل 1,617.1 مليون دولار في نهاية عام 2017 مسجلاً بذلك معدل إرتفاع بلغ نسبته 5.6% وبمقدار59.2 مليون دولار. وفيما يلي جدول يُبين أرصدة التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف:

جدول رقم (45): أرصدة التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف

"مليون دولار"

البيان	2017	2018	معدل التغير (%)
حسابات جارية مدينة	700.2	810.7	15.8
قروض محلية	104.6	100.2	-4.2
قروض دولية	446.2	438.1	-1.8
قروض دعم لمؤسسات مستثمر فيها	352.9	346.1	-1.9
قروض وسلف للموظفين	13.3	13.0	-2.3
إجمالي القروض والتسهيلات	**1,617.1**	**1,708.2**	**5.6**
يخصم : المخصص الخاص للقروض والتسهيلات	214.8	246.6	14.8
صافي القروض والتسهيلات	**1,402.4**	**1,461.6**	**4.2**

4- إستثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي:

بلغ رصيد هذا البند بعد خصم المخصصات وفروقات التقييم مبلغ 758.2 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل 1,532.2 مليون دولار في نهاية عام 2017 بإنخفاض قدره 774.0 مليون دولار، حيث تركز معظم الإنخفاض في الإستثمارات المالية في السندات ليصل صافي رصيدها إلى 376.6 مليون دولار في نهاية عام 2018. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (46): إستثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي

"مليون دولار"

البيان	2017	2018	معدل التغير (%)
صافي الإستثمارات المالية المتاحة للبيع (الأسهم)	503.3	381.6	-24.2
صافي الإستثمارات المالية المتاحة للبيع (السندات)	1,028.9	376.6	-63.4
الإجمالي	**1,532.2**	**758.2**	**-50.5**

5- الإستثمارات الأخرى:

يمثل هذ البند كل من الإستثمارات العقارية، الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق والإستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة، حيت شهد هذا البند في نهاية العام 2018 التطورات التالية:-

- رصيد بند الإستثمارات العقارية مبلغ 27.6 مليون دولار كما هو عليه في عام 2017.
- بلغ رصيد بند الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق مبلغ 40.2 مليون دولار في نهاية عام 2018 مقابل 164.5 مليون دولار في نهاية عام 2017، أي بإنخفاض وقدره 124.3 مليون دولار.
- بلغ رصيد بند الإستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة 2,039.5 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل 2,118.5 مليون دولار، أي بإنخفاض وقدره 79.0 دولار عن عام 2017.

6- أرصدة مدينة وأصول أخرى:

بلغ رصيد هذا البند قبل خصم المخصصات 189.1 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل 238.3 مليون دولار في نهاية عام 2017، أي بإنخفاض وقدره 49.2 مليون دولار، والجدول التالي يوضح الأرصدة المدينة والأصول الأخرى.

جدول رقم (47): الأرصدة المدينة والأصول الأخرى

"مليون دولار"

البيان	2017	2018	معدل التغير (%)
مصاريف مدفوعة مقدماً	0.28	0.19	-32.1
إيرادات فوائد مستحقة	103.4	48.8	-52.8
أرصدة مدينة متنوعة	134.2	139.4	3.9
أصول ثابتة بالطريق	0.38	0.83	118.4
الإجمالي	**238.3**	**189.1**	**-20.6**

7- الأصول الثابتة:

بلغ رصيد صافي الأصول الثابتة في نهاية عام 2018 بعد خصم المخصصات 9.9 مليون دولار مقابل 10.1 مليون دولار في نهاية عام 2017.

ثانياً : الخصوم

1- ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي:

بلغ رصيد ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي 5,366.5 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل 7,726.7 مليون دولار في نهاية عام 2017، أي بإنخفاض قدره 2,360.2 مليون دولار أي بنسبة 30.5%، وذلك نتيجة لإنخفاض ودائع المصرف المركزي الآجلة، وفيما يلي بيان بالأرصدة المودعة لدى المصرف كما هى موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (48): الأرصدة المودعة لدى المصرف

"مليون دولار"

البيان	2017	2018	معدل التغير (%)
مصرف ليبيا المركزي	**7,326.2**	**4,875.7**	**-33.4**
- حسابات جارية	906.0	588.7	-35.0
- ودائع لأجل	6,420.3	4,287.0	-33.2
أرصدة للمصارف الأخرى	**400.5**	**490.8**	**22.5**
- حسابات جارية	397.5	485.3	22.1
- ودائع لأجل	3.0	5.5	83.3
الإجمالي	**7,726.7**	**5,366.5**	**-30.5**

2- ودائع العملاء :

إرتفع رصيد هذا البند بمقدار 893.8 مليون دولار، وبنسبة 14.2% ليصل رصيده إلى 7,210.4 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل 6,316.6 مليون دولار في نهاية عام 2017، نتيجة لإرتفاع الودائع تحت الطلب. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (49): ودائع العملاء

"مليون دولار"

البيان	2017	2018	معدل التغير (%)
ودائع تحت الطلب	4,357.1	5,289.8	21.4
ودائع لأجل	1,852.4	1,813.4	-2.1
ودائع مجمدة	106.9	106.9	0.0
الحسابات الجارية غير المتحركة	0.2	0.2	0.0
الإجمالي	**6,316.6**	**7,210.4**	**14.2**

التأمينات النقدية:

إنخفض رصيد بند التأمينات النقدية بمقدار 73.1 مليون دولار ليصل إلى 653.9 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل 727.0 مليون دولار في نهاية عام 2017. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (50): التأمينات النقدية

مليون دولار

البيان	2017	2018	معدل التغير (%)
تأمينات مقابل تسهيلات إئتمانية غير مباشرة	367.2	301.7	-17.8
تأمينات مقابل تسهيلات إئتمانية مباشرة	359.8	352.2	-2.1
الإجمالي	**727.0**	**653.9**	**-10.1**

3- أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى:

بلغ رصيد هذا البند 190.2 مليون دولار في نهاية عام 2018 مقابل 245.3 مليون دولار في نهاية عام 2017، بإنخفاض وقدره 55.1 مليون دولار وما نسبته 22.5%.

جدول رقم (51): أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى

"مليون دولار"

البيان	2017	2018	معدل التغير (%)
مصاريف وفوائد مستحقة	13.5	14.7	8.9
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	231.8	175.5	-24.3
الإجمالي	**245.3**	**190.2**	**-22.5**

4- مخصصات أخرى:

بلغ رصيد المخصصات الأخرى 165.3 مليون دولارفي نهاية عام 2018 مقابل 103.0 مليون دولار في نهاية عام 2017.

5- حقوق المساهمين وأرباح العام:

- **رأس المال المكتتب فيه والمدفوع:** حدد رأس مال المصرف المكتتب فيه والمدفوع بمبلغ 3.0 مليار دولار أمريكي، مقسم إلى (30,000,000) سهماً إسمياً، قيمة كل منها 100.0 دولار مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي.

- **الإحتياطيات:** سجل رصيد الاحتياطي القانوني نحو 353.7 مليون دولار، فيما سجل رصيد احتياطي الطوارئ ورصيد الإحتياطي العام نحو 140.0 مليون دولار و320.8 مليون دولار على التوالي في نهاية عام 2018.
- إنخفضت **أرباح العام** خلال عام 2018 بنسبة 95.9% لتسجل 7.9 مليون دولار مقارنة بـ 194.2 مليون دولار خلال عام 2017.

الإلتزامات العرضية والإرتباطات الرأسمالية

بلغ رصيد هذا البند 4,168.5 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل 4,055.4 مليون دولار في نهاية عام 2017.

الجدول رقم (52): المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي

" مليون دولار"

البند	2017	2018	مقدار التغير	نسبة التغير %
الأصول :				
نقدية وأرصدة لدى المصارف	14,449.9	13,130.1	-1,319.8	-9.1
محافظ إستثمارية	247.8	217.1	-30.7	-12.4
تسهيلات وقروض (بالصافي)	1,402.4	1,461.6	59.2	4.2
إستثمارات مالية متاحة للبيع (بالصافي)	1,532.2	758.2	-774.0	-50.5
إستثمارات محتفظ بها للإستحقاق	164.5	40.2	-124.3	-75.6
إستثمارات عقارية	27.5	27.6	0.1	0.4
إستثمارات في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)	2,118.5	2,039.5	-79.0	-3.7
أرصدة مدينة وأصول أخرى (بالصافي)	229.7	169.3	-60.4	-26.3
أصول ثابتة (بالصافي)	10.2	9.9	-0.3	-2.9
مجموع الأصول	**20,182.7**	**17,853.4**	**-2,329.3**	**-11.5**
الإلتزامات				
ودائع المصارف	7,726.7	5,366.5	-2,360.2	-30.5
ودائع الزبائن	6,316.6	7,210.4	893.8	14.2
قروض محافظ إستثمارية مدارة من قبل الغير	0.0	22.3	22.3	-
التأمينات النقدية	727.0	653.9	-73.1	-10.1
أرصدة دائنة والتزامات أخرى	245.3	190.2	-55.1	-22.5
مخصصات أخرى	103.0	165.3	62.3	60.5
الضرائب	47.1	23.8	-23.3	-49.5
مجموع الإلتزامات	**15,165.8**	**13,632.4**	**-1,533.4**	**-10.1**
حقوق المساهمين				
رأس المال المكتتب به والمدفوع	3,000.0	3,000.0	-	-
الإحتياطي القانوني	353.7	353.7	-	-
إحتياطي الطوارئ	140.0	140.0	-	-
الإحتياطي العام	320.8	320.8	-	-
أرباح مرحلة	0.5	0.5	-	-
أرباح محتجزة	415.3	398.2	-17.1	-4.1
مجموع حقوق المساهمين	**4,822.7**	**4,213.1**	**-609.6**	**-12.6**
أرباح العام	194.2	7.9	-186.3	-95.9
مجموع حقوق المساهمين وأرباح العام	**5,016.9**	**4,221.1**	**-795.8**	**-15.9**
مجموع الخصوم	**20,182.7**	**17,853.4**	**-2,329.3**	**-11.5**
إلتزامات عرضية وإرتباطات	4,055.4	4,168.5	113.1	2.8

*المصدر : المصرف الليبي الخارجي.

إنتهى التقرير ،،،